# واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل
# بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية

أ.د. حمود صالح العودي (*)

(*) أستاذ علم الاجتماع – جامعة صنعاء

## المقدمة

يعرف المجتمع اليمني بأنه من أكثر مجتمعات الأرض ممارسة لظاهرة الهجرة من الداخل إلى الخارج، عبر تاريخه الطويل، لا لمجرد كونه الموقع الأول لبداية الحياة البشرية والانتشار منه إلى مختلف بقاع الأرض، مُنْذُ فجر التاريخ البشري، وطبقاً لأحدث الدراسات الأنثروبولوجية العلمية مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، بل لأن طبيعة الظروف الطبيعية للمكان كان لها الدور الحاسم، لا في سبب وجود الإنسان الأول فيه قبل ما يزيد على مائتي ألف سنة فحسب، بل وأسباب ظاهرة انتشاره وهجرته إلى الخارج مُنْذُ فجر التاريخ وحتى يوم يومنا هذا.

فمميزات المكان التي تجمع بين الثلاثة العناصر الرئيسية اللازمة لوجود وبقاء الإنسان وهي توفر اعتدال المناخ والشمس والمياه من جهة، وصعوبة وعدم استقرار مصادر العيش فيه من جهة أخرى (جغرافيا إما جبلية شديدة التضرس أو سهول حارة ومياه أمطار وموسمية غير مستقرة)، وانعكاس كل ذلك على عدم استقرار أوضاعه المعيشية بشكل دائم، ناهيك عن أوضاعه الاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي جعل من عملية الهجرة والرحيل المتنفس الأول والحل الأمثل لمواجهة متغيرات وتقلبات هذا المكان المغري في موقعه ومناخه من جهة، وغير المستقر في موارده ومصادر عيشه من جهة أخرى.

وفي سياق هذه الظاهرة الملازمة للمجتمع اليمني تجسدت الكثير من أحداث التاريخ البشري، ليس أولها انتشار البشر على سطح الكرة الأرضية، وفق أحدث الدراسات العلمية كما سبقت الإشارة، بل وأهم أحداث ومتغيرات التاريخ المنظور وغير المنظور، بدءاً بانطلاق الرسالات السماوية من نفس المكان

"جزيرة العرب" إلى أصقاع الأرض، من اليهودية فالمسيحية وحتى الإسلام، وفق أحدث الدراسات العلمية أيضاً، وصولاً إلى أكثر من ثلاثة ملايين إنسان يمني يتوزعون اليوم في مختلف بلدان العالم، عوضاً عمن قد استوطنها قبلهم.

وقد شغلت ظاهرة الهجرة اليمنية اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين اليمنيين وغير اليمنيين، وقيل وكتب عنها الكثير في الماضي والحاضر وفي شتى مناحي الفكر والتاريخ والاقتصاد والثقافة والفنون وكل ما يتصل بحياة ودور اليمنيين في مهاجرهم وداخل وطنهم، سلباً وإيجاباً. غير أن كل تلك الجهود لم تتجاوز الجهود الفردية والاهتمامات الشخصية التي بالرغم من أهميتها العلمية والمعرفية في تأصيل وتحليل هذه الظاهرة، إلا أن ما بين أيدينا اليوم هو مشروع علمي جماعي متكامل وغير مسبوق لدراسة الهجرة اليمنية والتأثير المتبادل، والذي تبنته "مؤسسة الخير" وصاحبها رجل الأعمال والفكر والثقافة الوطنية علوان الشيباني، وهذا المشروع، عن يقين يعد الأول من نوعه في هذا الصدد الذي تم تخطيطه وتصميمه و تنفيذه بمعرفة نخبة مميزة من الأكاديميين والباحثين اليمنيين في الداخل والخارج، وبرعاية وإشراف من المؤسسة.

وما هذا الجهد الذي بين أيدينا إلا بند من مخطط متكامل لدراسة الهجرة اليمنية والتأثير المتبادل بين الداخل والخارج، حيث يتركز مجال هذه الدراسة حول واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية، وهو الذي اخترته وكلفت به من قبل الفريق الفني ورئاسة "مؤسسة الخير"، والذي أرجو أن أكون قد وفيت ما وعدت وكلفت به، وما أنا مؤمن به، مع تكرار الشكر والتقدير لكل الإخوة والزملاء

الأعزاء في الفريق، ولصاحب المبادرة والرعاية الأستاذ علوان الشيباني، خير من يضع نفسه وإمكانياته في خدمة وطنه ووطنيته.

**أولاً: مدخل عن الهجرة وطبيعة الأرض والإنسان:**

إن الهجرة البشرية المتمثلة في انتقال الإنسان من مكان لآخر- في شكل أفراد أو جماعات بصفة مؤقتة أو نهائية لسبب أو لآخر- هي من أبرز الظواهر الاجتماعية التي لا تلازم وجود التجمعات البشرية مُنْذُ فجر التاريخ وإلى قيام الساعة فحسب، بل وتمتد إلى معظم تجمعات الكائنات الحيوانية الأخرى في البر والبحر والجو كواحدة من أبرز الظواهر والسنن الكونية التي أودعها الله في خلقه.

ويتفق علماء الاجتماع بصفة عامة والمشتغلون منهم في قضايا السكان والهجرة على وجه الخصوص، بأن الأسباب والعوامل الجوهرية الكامنة وراء هذه الظاهرة الاجتماعية العامة التي لا يخلو منها أي مجتمع، تتمثل في مجموعتين من العوامل، وهي ما اصطُلح على تسميتها بـ"العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة"، أو مجموعة عوامل الطرد ومجموعة عوامل الجذب.

وتتمثل عوامل الطرد في مجموعة الأسباب والظروف الطبيعية والاجتماعية القهرية التي تضطر عدداً من الأفراد أو الجماعات إلى مغادرة مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان أو أماكن أخرى، كحالات الكوارث الطبيعية كـ"الزلازل والجفاف أو الفيضان والأوبئة.. الخ"، أو الكوارث الاجتماعية كـ"الحروب والاضطهاد السياسي أو القومي والديني... إلخ"، حيث لا تزول أو تتراجع حالة الهجرة القهرية الطاردة في هذه الحالة إلا بزوال أسبابها.

أما عوامل الجذب التي ـ وإن أدت إلى نفس النتيجة المتعلقة بهجرة عدد من الأفراد والجماعات من مكان لآخر إلا أنها ـ تعتمد على وجود دوافع غير قهرية لانتقال الناس من مكانهم إلى مكان آخر، بل وإيجابية جاذبة لهم كـ"وجود فرص عمل ودخل أفضل، أو التعليم والتجارة والثقافة والشهرة وظروف أمان

واستقرار اقتصادي أفضل، ومساحة أكبر من الحرية وفرص النجاح... إلخ"، على غرار ما تمثله المناطق النفطية والصناعية والتجارية المركزية بالنسبة لغيرها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي[1].

وتؤدي طبيعة المكان الجغرافي في كلتا الحالتين "الطرد والجذب"، وطبيعة موارده الاقتصادية- من حيث الوفرة أو الندرة، ومن حيث سهولة أو صعوبة استثمار هذه الموارد ومدى استقرارها من عدمه- أدواراً حيوية وفاعلة في الحد من ظاهرة الهجرة والاحتفاظ بها عند حدودها النسبية الدنيا، أو العكس تماماً، وذلك بحكم طبيعة مكونات المكان نفسه، وعما إذا كانت مكونات طاردة أو جاذبة من الناحيتين: الطبيعية والاجتماعية على السواء.

واليمن واحد من أشهر بلدان العالم وتجمعاته البشرية المتصفة بالهجرة عبر التاريخ، وبمعدلات قياسية جعلت من الهجرة مفهوماً ملازماً للإنسان اليمني وتاريخه ماضياً وحاضراً، وهو لذلك أمر جدير بالتعرف على طبيعة هذه الظاهرة فيه، ومعرفة أسبابها وظروفها الموضوعية، من خلال عرض البنود الآتية من هذه الدراسة.

**ثانياً: العوامل الطبيعية والاجتماعية لظاهرة الهجرة اليمنية:**

وفي ضوء الرؤية المنهجية السابقة من جهة، والدراسات الاجتماعية والسكانية الجيدة لظاهرة الهجرة في اليمن من جهة ثانية، يمكن إيجاز أهم ملامح وخواص، وعوامل هذه الظاهرة في اليمن: الطبيعية منها والاجتماعية، في الآتي:

---

(١) انظر تفاصيل أكثر في: منصور، عبد الملك: ظاهرة الهجرة اليمنية، الناشر دار الفكر، ص. ب ٩٦٢، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ه ١٩٨٢م، ص ١٠٣ إلى ١٣٩.

**١ ـ العوامل الطبيعية:**

أ- إن من أبرز وأهم خواص هذه الظاهرة في المجتمع اليمني أنه مجتمع طارد أو مرسل للهجرة بدرجة رئيسية، وليس مستقبلاً لها إلا في حدود ضيقة لا تذكر، وتستند أسباب هذه الخاصية الثابتة إلى طبيعة خواص ومكونات المكان الثابتة أيضاً، وطبيعة مكونات موارده الطبيعية والمعيشية بالنسبة لسكانه عبر التاريخ، حيث لا تتصف مثل هذه الموارد بالوفرة الطبيعية الزائدة التي تتصف بها مناطق الأنهار الفيضية، كوادي النيل ودجلة والفرات، ولا المناطق المطيرة الأغزر، كالمناطق الاستوائية وشمال البحر الأبيض المتوسط، ولا بالندرة المطلقة كالمناطق الصحراوية القاحلة في شمال الجزيرة العربية أو غيرها؛ لأنها تتكون من مزيج من هذا وذاك، أمطار موسمية قليلة تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ١٢٠٠ مليمتر في السنة في أحسن الأحوال وغير مستقرة، و٦٠ % من تكوين المكان عبارة عن هضبة صخرية شديدة التضرس تندر فيها مساحات التربة ومصادر مياه الشرب الدائمة، ناهيك عن مياه الري، والـ ٤٠% المتبقية تتقاسمها السهول الصحراوية والزراعية الضيقة في الشرق والغرب والجنوب، إضافة إلى تعددية المناخ وجاذبيته المثيرة والمميزة لمعيشة الإنسان.

ب- إن مكاناً بخواص طبيعية زئبقية كهذه، هو بمقدار ما يقدمه من إثارة وإغراء للإنسان على البقاء فيه والتمسك به، إلا أنه لا يعطيه إلا القليل من أسباب العيش التي لا يسمح بها إلا بمشقة وبجهد بشري مضنٍ في إصلاح الأرض وريها واستثمارها، وبدون أية ضمانات للاستقرار والديمومة النسبية لعائداتها من الحاجات الضرورية للإنسانية؛ ذلك أن القاعدة الثابتة التي تحكم علاقة الإنسان اليمني بمحيطه المكاني والبيئي، وهذا الذي لا

يحصل منه إلا على فائض اقتصادي أقل بجهد بشري أكبر هو سبب الاضطراب وعدم الاستقرار.

ذلك أن كمية الأمطار الموسمية المحدودة كماً والمضطربة كيفاً، بين الندرة الجافة حيناً والغزارة الجارفة حيناً آخر، تجعل من جهد الإنسان البشري المكثف في إصلاح الأرض في المدرجات وفي الوديان ومنظومة الري (السدود والغيول والقنوات) وإدارة الإنتاج، بل والإنتاج نفسه، عرضة للضياع في أية لحظة بصورة مؤقتة أو دائمة، فإذا ما تأخر المطر عن الموعد المحدد والكمية المناسبة في بداية الموسم المحدد لبذر المحصول الرئيس السنوي في "حلة سابعة" من بداية الصيف[٢] أو في نهاية الموسم قبل نضج المحصول، ضاع منتوج العام كاملاً، مهما يكن قد بذل فيه من جهد، كما أن العكس قد يفضي إلى النتيجة نفسها حينما تهطل الأمطار بغزارة في غير مواعيدها، أو حينما تهطل بغزارة أكثر في جزء من الموسم وتجف في بقيته، فإنها لا تتسبب في ضياع المحصول فحسب، بل وتعريض الأرض والتربة المحدودة التي جمعها الإنسان عبر مئات السنين في المدرجات والوديان للانجراف السريع خلال ساعات قليلة، لتنتهي إلى عرض البحر أو إلى الصحراء، وتبدأ معركة الإنسان المضنية في إصلاحها من جديد لعشرات ومئات السنين.

جـ - إن مكاناً كهذا بمصادر عيش محدودة وغير مستقرة كهذه، رغم ما يبذل فيها من جهد بشري شاق هو الذي جعل من ظاهرة الهجرة الطاردة منه

---

(٢) حلة "سابعة": هي الميقات المفضل لبداية هطول أمطار الصيف التي تشكل الضمان الأول لموسم زراعي خيّر لمعيشة الإنسان والحيوان، والتي تبدأ مع بداية شهر مارس من كل عام، ولذلك يقول على ولد زايد: "يا اهل الغنم يا مساكين، إن تمطر التسع والسبع، والا فتمطر سكاكين". انظر: العودي، حمود: (التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية، الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت. ١٩٨٦ص ١٩٢.

معادلاً مستمراً ومكوناً اقتصادياً واجتماعياً مكملاً له؛ لأن خاصية اضطراب المصادر الطبيعية للعيش ومحدوديتها، رغم ما يبذل فيها من جهد، هو الذي جعل من ظاهرة الاستعداد الاجتماعي للهجرة الداخلية والخارجية على السواء، المؤقتة وغير المؤقتة في اليمن، صمام أمان ومرجعية مباشرة أو غير مباشرة لمواجهة مثل هذه الاضطرابات المفاجئة في مصادر العيش الطبيعية والتغلب عليها نسبياً على الأقل، عن طريق الدفع المستمر بفائض السكان الذين يعجز المكان في مثل هذه الظروف عن تلبية احتياجات بقائهم الضرورية إلى خارجه أو إلى مكان آخر في الداخل أو الخارج، بفعل قوة عوامل الطرد الطبيعية بصورة مؤقتة أو دائمة.

د- وفي مقابل أسباب وعوامل الطرد تلك فإن المكان (اليمن) يتضمن من عوامل الجذب المغرية للبقاء فيه والتمسك به بالنسبة للإنسان، ما جعله موقعاً لواحدة من أبرز حضارات المجتمعات القديمة؛ لأنه بمناخاته المتعددة والمعتدلة وخضرته وأمطاره ومياهه، رغم محدوديتها، يشكل بهضبته الجبلية المرتفعة عملية استثناء بالغة الأهمية والإثارة والإغراء بالنسبة للإنسان، بالقياس إلى ما يحيط به من بحار وفيافي الصحارى القاحلة في الشمال والشرق والسهول من جزيرة العرب، وكذا البحار الاستوائية الحارة في الجنوب والغرب التي تشكل جزءاً من تكوينه؛ ولهذا السبب سماها الرومان بـ"اليمن الخضراء" أو "العربية السعيدة"(٣)؛ لأنها بالفعل كذلك، لا

(٣) جاءت هذه التسمية نتيجة أول محاولة لغزو الإمبراطورية الرومانية قبل ما يزيد عن ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد أيام الإمبراطور انسطاطليس الذي جاءت جيوشه عبر صحارى شمال الجزيرة قادمة من الشام حتى وصلت نجران فصعدة حتى مارب حيث هزمت، وكانت مفاجأتهم أن يجدوا هذه الأرض المخضرة والمعتدلة بعد مشقة وعناء الصحراء، فكانت بالنسبة لهم جنة خضراء وسعيدة قياساً بما حولها من الصحارى المضنية والجافة.

في ذاتها، بل بالنسبة لمحيط البيئة الصحراوية الواسعة من حولها، وتضاف إلى ذلك أهمية موقعها كنقطة اتصال بين الشمال والجنوب والشرق الآسيوي، وفي قلب العالم القديم والحديث فيما يتعلق بطرق التجارة والتواصل الثقافي والحضاري بصفة عامة.

**٢ـ العوامل الاجتماعية:**

إذا كانت طبيعة هذا المكان (اليمن) قد تضمنت من عوامل الجذب للإنسان للبقاء فيه والتمسك به بمقدار ما تضمنته من عوامل الطرد السكاني الحاد إلى خارجه، مكونة بذلك السبب والمتغير الأساسي الأول لظاهرة الهجرة في حياة وتاريخ هذا المجتمع، فإن الأسباب الاجتماعية المباشرة ليست بمعزل عن وجود هذه الظاهرة المتعلقة بالهجرة أو على الحياد منها أبداً؛ لأنه إذا كان العامل الطبيعي لخاصية المكان في اليمن يعد العامل الحاسم في تشكل ظاهرة الهجرة المميزة لليمن بحكم تميز خواص هذا المكان المشار إليها آنفاً، فإن العامل الاجتماعي في ظاهرة الهجرة بصفة عامة هو الأكثر شيوعاً وعموميةً وتأثيراً، وهو القاسم المشترك بين كل المجتمعات في اليمن وغير اليمن، وهو بالنسبة لليمن أكثر فاعليةً وحدَّةً وتأثيراً في ظاهرة الهجرة والاغتراب.

فلقد تميز المجتمع في كل مراحل ازدهاره بآلية للتنظيم الاجتماعي الدقيق والمميز الذي فرضته ظروف التعامل مع مكان وبيئة مميزة زئبقية كهذه من أجل السيطرة عليها وانتزاع أسباب البقاء منها أكثر من أي شيء آخر مُنْذُ فجر التاريخ، آلية تميزت بعقلانية التفكير وديمقراطية السلطة، ولا مركزية الإدارة، واحترام العمل والتعاون الفردي والجماعي، وعدم الغلو في اللاهوت والماورائيات الوثنية، وعدم وجود طبقات تعيش على حساب أخرى، وتغليب الحقوق والمصالح العامة، والانشغال عموماً بمتطلبات الحياة المعيشية

الضرورية للجميع من قبل الجميع، بدلاً من متطلبات حياة الطبقة الخاصة أو حياة ما بعد الموت، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الحضارات القديمة المعاصرة لحضارة اليمن أو اللاحقة لها: في وادي النيل، أو دجلة والفرات، أو الهند وروما القديمة، أما بعد "التسووية" والتعاونية والعقلانية واللامركزية فهي التي احتكم لها المجتمع اليمني في كل مراحل استقراراه وازدهاره القديم والوسيط، والمثبتة في كل حقائق التاريخ، بدءاً بخطوط المسند والكتب المقدسة وحتى الوقائع المعاصرة(٤).

فتلك الآلية الاجتماعية المميزة قد جاءت انعكاساً لطبيعة المكان وخواصه المميزة أيضاً، وقد كان لاختلالها أو تعرضها لأية هزات أو اضطرابات سياسية أو اجتماعية من الداخل أو من الخارج ـ مهما كانت بسيطة ـ لا ينتهي بالأمور إلى مجرد تغيرات سياسية واجتماعية في البناء الفوقي للمجتمع، بل إن ذلك سرعان ما كان ينعكس على البنية التحتية في قاعدة المجتمع المادية الاقتصادية، ويعرضها للدمار والخراب السريع، وفي ما يشبه الكوارث الطبيعية تماماً، فكان إذا ما طمع فرد أو فئة حاكمة في التسلط المطلق وإلغاء مبدأ المشاركة الشعبية والتوازن بين المركزية واللامركزية في سلطة وإدارة الدولة والمجتمع، والبحث عن مصالح فردية وطبقية على حساب حقوق ومصالح الغير من عامة الشعب، أو طمع فرد أو أفراد أو جماعات محلية في إضعاف مفهوم الدولة والوطن لصالح كيانات إقطاعية وقبلية أو مناطقية محلية، فإن الأمر لا ينتهي في كلا الحالتين بانتصار رأي طرف وحلوله محل الآخر بقدر ما ينتهي إلى انهيار الطرفين معاً بعد وقت وجيز من انشغال الطرفين

(٤) انظر وكاناكيس، نيكولس: التاريخ العربي القديم، ص١٢٢، نقلاً عن الحداد: تاريخ اليمن السياسي، ج(٢)، ص١١٢، عالم الكتب، القاهرة.

بالصراع فيما بينهم، بدلاً من انشغالهم معاً في دوام إصلاح الأرض ومنظومة ريها وحمايتها وإدارة إنتاجها على أسس جماعية وتعاونية عادلة، فتنهار الأرض مع كامل مقومات البنية الاقتصادية بمعدل أسرع من معارك الصراع السياسي والعسكري، والوصول إلى المصالح الدكتاتورية المركزية المتسلطة أو النزعات الإقطاعية والمناطقية والقبلية المتخلفة، إذ ما يكاد المنتصر لمصلحة غير مشروعة هنا أو هناك أن يحسم معركته السياسية والعسكرية حتى يفاجأ بأن المقومات المادية والموضوعية للمصلحة التي طمع في الانفراد بها دون غيره قد اختفت وانهارت هي الأخرى؛ لأن المنتصرين سياسياً وعسكرياً لا يستطيعون الاحتفاظ بالمنهزمين كقوة عمل مستعبدة أو شبه مستعبدة لصالح المنتصرين، ولا الاحتفاظ بالتالي بقاعدة الإنتاج المادية بدون قوة عمل منتجة، فيطالهم الفشل والهزيمة بنفس الدرجة، ناهيك عن أن المنتصر اليوم قد يكون هو المنهزم غداً وبسرعة تفوق كل التوقعات.

وهنا يجد الجميع في الهجرة والرحيل المعادل الاحتياطي المهم لمواجهة الموقف، ليس بالنسبة للمهزوم فقط بل والمنتصر أيضاً، أو المهزومين معاً على الأصح؛ لأنه إذا اختفى دافع النصر تحول إلى هزيمة في كل الأحوال، فالعقلانية والديمقراطية واللامركزية وجعل القيمة الأولى في المجتمع العمل والإنتاج الفردي والتعاوني والمشاركة فيه من قبل الجميع لصالح الجميع لم تكن في تاريخ اليمن المزدهر مجرد خيارات سياسية مثالية بديلة عن لاهوتية الهند والكنيسة أو طغيان فرعون وعبودية روما، ولا استباقاً لاشتراكية ماركس أو إدارة الانقلو سكسون، بقدر ما كانت ولم تزل وستظل المعادلة الاقتصادية الاجتماعية الموضوعية التي تحكم علاقة الإنسان الخاصة بطبيعة هذا المكان الخاص من بلاد الشرق والعالم الذي اسمه "اليمن"، والتي فهم منها السابقون

وعملوا بها بقدر ما تقدموا وتمكنوا من صنع واحدة من أبهى حضارات التاريخ القديم على هذا المكان، وجهل منها اللاحقون أو أعرضوا عنها بمقدار ما قد تخلفوا وهانوا حتى اليوم.

ولقد كان مصداق حال السابقين هو قوله تعالى، على لسان حاكمة سبأ وهي تحاور الشعب في أمر كتاب الملك سليمان: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (33) قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ)[٥]. أما مصداق حال اللاحقين ممن أعرضوا عن تلك المعادلة الضرورية فهو قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (15) فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ)، صدق الله العظيم[٦].

وقد كانت ظاهرة الهجرة ولم تزل هي مقياس فاعلية هذه المعادلة سلباً وإيجاباً، فكلما ساد مبدأ الشراكة في السلطة وتعاون الناس في العمل من قبل الجميع ولصالح الجميع واستقام ميزان الحقوق والواجبات المتساوية بالعدل، وتراجع البحث عن الأنا على حساب الآخر، كلما استطاع الناس التغلب على ظروف المكان وتحويل صعوبتها إلى يسر وندرتها إلى وفرة، وتراجع معها بالتالي عامل الشد والترحال والتشرد في اتجاه الداخل أو الخارج، وتعززت الوحدة السياسية والوطنية والأمن والاستقرار والازدهار، والعكس بالعكس صحيح، حينما ينتهك مبدأ المشاركة في السلطة ويغيب مبدأ التعاون في العمل

(٥) سورة النمل: الآيات من ٣٢ إلى ٣٤.
(٦) سورة سبأ: الآيات من ١٥ إلى ١٦.

ويختل ميزان الحقوق والواجبات المتساوية بين الناس وتغلب مصالح الأنا على حساب الآخر، فإن النتيجة لا تسفر عن غالب ومغلوب، ولا تتوقف عند مجرد عجز الجميع عن التغلب على ظروف المكان الصعبة والحصول على الحد الأدنى من أسباب البقاء فيه فحسب، بل إن حالة الانهيار تتجاوز الوجود السياسي والاقتصادي إلى الوجود الاجتماعي نفسه، حيث يلفظ المكان إلى خارجه كل ما عليه من أشكال الوجود السياسي والاجتماعي، بما في ذلك البشر أنفسهم، إذا ما انهارت بنيته الاجتماعية المميزة ومقوماته الاقتصادية الممثلة بالأرض الزراعية ومنظومة ريها المائية ومرافق وأدوات إنتاجها وإدارتها الاقتصادية المعقدة، حيث يكون الرحيل الكبير حتى تعاود المعادلة فعلها في الاتجاه الإيجابي المعاكس، وهكذا دواليك، وذلك ما يتضح أكثر من خلال البنود الآتية المتعلقة بتتبع ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالتنمية بصفة عامة، والزراعة على وجه الخصوص.

**ثالثاً: الزراعة وعلاقتها بالهجرة:**

يمكن النظر إلى الواقع المعاصر للزراعة في اليمن من زاويتين أو مرحلتين مختلفتين نسبياً: مرحلة ما قبل الثورة حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، ومرحلة ما بعد ذلك وحتى الآن، حيث تميزت المرحلة الأولى والممتدة في اتجاه الماضي إلى ما لانهاية من عصور التخلف الإمامي والاحتلال العثماني والبريطاني بسيادة نمط اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي المغلق على نفسه والمتجه إلى الداخل بكل ما كان يتضمنه من المزايا والعيوب، في حين تميزت المرحلة الثانية لما بعد الثورة والانفتاح على العالم الخارجي بتنامي اقتصاد السوق الزراعي المرتبط بالخارج والمنقطع عن الداخل إلى هذا الحد أو ذاك، وعلاقة وتأثير كل ذلك في ظاهرة الهجرة اليمنية.

ويمكن بلورة خواص ومميزات كل مرحلة وظروفها ومزاياها وعيوبها وتأثيرها في الهجرة على النحو الآتي:

**١- زراعة اقتصاد القوت الاكتفائي وعلاقتها بالهجرة ما قبل الثورة عام ١٩٦٢م:**

تعرف زراعة اقتصاد القوت الاكتفائي بالنسبة لليمن وغير اليمن بأنها الزراعة التقليدية القديمة التي كان يتم فيها الإنتاج بهدف الاستهلاك المباشر فقط من قبل المنتج لنفسه بنفسه وبدرجة رئيسية وليس البيع والتداول، حيث يقوم الفلاحون بزراعة الأرض بهدف توفير ما يحتاجه كلٌّ منهم مع أفراد أسرته على حدة من الطعام طوال العام، ويقومون بتربية الحيوانات للحصول منها على احتياجاتهم المباشرة من الألبان والدهون والأصواف والجلود لصنع الأدوات التي تتطلبها أعمالهم الزراعية والملابس والأثاثات المنزلية الضرورية.

ولم تكن أهداف الزراعة تتجاوز هذه الأهداف المحددة إلا في حدود ضيقة من أشكال التبادل العيني للمنتجات أو الاقتراض العيني من الطعام من قبل ميسوري الريف للمعسرين منهم، أو الحيوان واستعادته في الموسم التالي، أو ما يقتطع من الإنتاج بالضرورة بصورة عينية أيضاً كضريبة أو زكاة للدولة إذا كان المزارع مالكاً، أو لصالح الدولة ومالك الأرض إذا كان المزارع أجيراً أو مستأجراً، حيث كانت تشكل كل أسرة أو كل قرية على الأكثر عالماً مكتفياً بذاته إلى حد كبير، فلقد كان يكفي قديماً تلبية حاجات راكدة لسكان راكدين(٧).

(٧) انظر تفاصيل أكثر في: العودي، حمود: المنظور العلمي للثقافة، دار الهناء للطباعة، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٨٣، وانظر في ذلك أيضاً ح. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩م ترجمة: زهير الحكم، ص ١٦٨.

وعلى الرغم من أن اقتصاد زراعة القوت هذا الذي ساد في معظم حضارات المجتمعات القديمة قد تراجع كثيراً أمام اقتصاد السوق الرأسمالية والصناعية الحديثة في معظم بقاع العالم مع أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فإنه قد ظل في اليمن حتى منتصف القرن العشرين بحكم ظروف استمرار العزلة السياسية التي فرضها الحكم الإمامي المستبد في الشمال، والسلاطيني في الجنوب، والذي ورثته لهما السيطرة العثمانية الأكثر تقليدية وتخلفاً وعزلة.

ومن مزايا هذا النمط من اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي أنه كان رغم محدوديته يؤمن تلبية حاجات أساسية محدودة لسكان محدودين، ويسمح لكل الناس بتأمين إطعام أنفسهم بأنفسهم، بصرف النظر عن الحدود الكمية والكيفية لهذا التأمين الذي لم يفقده اليمن فحسب، بل ومعظم سكان الكرة الأرضية في ظل اقتصاد زراعة السوق التجارية الدولية، أما أهم عيوب ذلك النمط من اقتصاد زراعة القوت فهو ارتباطه بحالات من مراحل الركود والجمود التاريخي، اقتصادياً واجتماعياً، وأن طبيعته الانكفائية المنعزلة لا تسمح بالازدهار الصناعي والتجاري وظهور اقتصاد السوق كآلية اقتصادية لا غنى عنها لحركة التقدم الحديث، بصرف النظر عما إذا كانت علاقات إنتاج هذه السوق هي علاقات رأسمالية أو اشتراكية أو مزيجاً من هذا وذاك، وإن حدوث شيء من هذا القبيل لا يمكن أن يتم إلا على أنقاض التحول من نمط اقتصاد القوت إلى نمط اقتصاد السوق، سواء بفعل قوة عوامل التغيير الذاتي من الداخل أو التأثير القادم من الخارج، وذلك هو الوضع الذي كان يميز الوضع الزراعي التقليدي في اليمن حتى مطلع ستينيات القرن العشرين كنمط زراعة اقتصاد القوت المتجه إلى الداخل.

ويأتي تأثير هذا الوضع الاقتصادي الزراعي على الهجرة في اليمن في اتجاهين: اتجاه عامل الطرد من الداخل بفعل النظام الإمامي والسلاطيني المستبد والمغلق على نفسه، واتجاه عامل الجذب من الخارج لمتغيرات الحداثة الذي لم يكن الناس بمعزل مطلق عنه، خصوصاً لأن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت قد وضعت يدها على عدن وما حولها كسوق محلية وإقليمية ودولية حية على مدى أكثر من قرن ونيف من الزمن، بحيث شكلت عدن طوال هذه المرحلة نافذة مهمة لحركة الهجرة اليمنية إلى الخارج والتغلغل مع الحداثة، حيث صارت عدن وما بعدها من بلاد ما وراء البحر هي الحلم الأول لمعظم - إن لم نقل كل - اليمنيين ولم يتجسد ذلك في تحسين أوضاعهم الاقتصادية بل وفي قيمهم الثاقبة الشعبية بالذات؛ مما يزخر به التراث الشعبي كقول المغنية:

**عدن عدن ليتك عدن قريبة واسافرين من فجر إلى مغيبة.**

**عدن عدن ليتك عدن مسير يوم واسافرين بكرة ما بارقد النوم.**

**والله قسم لوما تزوجوني لاهرب عدن لاما تدوروني...الخ...الخ.**

**٢- التحول نحو اقتصاد السوق المرتبط بالخارج وتأثيره على الهجرة بعد ثورة ١٩٦٢م:**

انطلاقاً من حقيقة أن الثورة اليمنية ضد الثالوث المعادي: الإمامة والسلاطين والإنجليز، قد شكلت بحق نقطة الانطلاق نحو تفكيك المجتمع القديم بكل دلالاته والتعامل مع متغيرات العصر بكل معانيه وأبعاده، خصوصاً ما يتعلق من ذلك بالتحول من نمط اقتصاد القوت إلى نمط اقتصاد السوق في كل المجالات بما فيها الزراعة، والذي كان بمثابة غزو سياسي اقتصادي من الداخل والخارج.

**أ- الغزو من الداخل:**

بعد أن فشل الغزو السياسي العسكري المباشر من الداخل في إسقاط النظام الجمهوري، باشر الغزو الاقتصادي السياسي من الداخل، فلقد كان المفترض حدوث مثل هذا التحول بالنسبة للزراعة بإحدى طريقتين: إما بفعل عوامل داخلية ذاتية تعمل على تطوير اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي المغلق إلى اقتصاد زراعة السوق المفتوح على الداخل والخارج، وهو الخيار الأفضل، وإما بفعل عوامل خارجية عن طريق فتح البلاد كسوق مغرية للمنتجات الزراعية المستوردة من الخارج، وهو الخيار الأسرع الذي رغم سوئه وسوء عواقبه إلا أنه قد كان هو خيار الأمر الواقع الذي فرض بتخطيط مركز من منتجي وتجار سوق الغذاء الدولي من جهة، وبسبب غياب الرؤية الوطنية البعيدة المدى للمسألة الاقتصادية من قبل الدولة التي كانت مستغرقة في معارك الدفاع السياسية والعسكرية عن الثورة والجمهورية والاستقلال بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لهيمنة سوق الغذاء الخارجي على حساب تدهور إنتاج ومصادر إنتاج الغذاء الداخلي، والموضح ذلك في الآتي:

**ب- طغيان سوق الاستيراد الخارجي زاد من الهجرة إلى الخارج:**

فلقد بدأت عملية تأسيس سوق الإنتاج الزراعي والغذائي المرتبط بالخارج في اليمن بعد الثورة مباشرة عن طريق تقديم كميات كبيرة من القمح والدقيق والزبدة والزيوت.... إلخ، من قبل بعض الوكالات التجارية الأمريكية والكندية وغيرها، وتوزيعها مجاناً لذوي الاحتياج تحت شعار ما عرف وقتها بـ"الطعام من أجل السلام" في بداية الستينيات، مروراً بالحصول على القيمة التجارية المجزية للمنتج والتاجر الدولي، مضافاً إليها تعويض الخسائر عن التوزيع المجاني السابق لـ"الطعام من أجل السلام" بعد ذلك في عقدي السبعينيات

والثمانينيات من القرن الماضي، وبعد أن عجز المستهلك المحلي الفقير أصلاً عن دفع القيمة الجديدة لقوته الضروري بعد أن هجر أرضه الزراعية غير القادرة بنمط إنتاجها القوتي المكلف القديم على منافسة الهبات المجانية أولاً، ثم الاستيراد التجاري بغالي الثمن بعد إخراج الإنتاج الوطني من السوق ثانياً، وهو الأمر الذي نصحت معه الدولة من قبل المصادر السياسية الدولية لإنتاج وتجارة الغذاء نفسها بكلمات حق أريد بها باطل، بأن عليها أن تقوم بواجبها "الوطني" تجاه مواطنيها بتأمين العيش الكريم لهم بأقل تكلفة، وذلك بأن ترصد الجزء الأهم من ميزانيتها لدعم المواد الغذائية بالطرق المباشرة وغير المباشرة.

واستجابت الدولة بوعي أو بدونه لهذه النصيحة غير الأمينة مع الأسف، بل والمعادية في جوهرها، حتى وصل هذا البند مع منتصف التسعينيات إلى ما يقرب من خمسمائة مليون دولار سنوياً، وهو ما يوازي أكثر من عشرين مليار ريال يمني بأسعار الصرف الجارية حالياً[٨] من ميزانية دولة فقيرة كاليمن ليدعم بها مزارعي القمح في أمريكا وكندا وأستراليا، وتجاره وسماسرته في الداخل والخارج، أما المواطن الذي عاد ليستقر ويبني وطنه في عقد الستينيات بعد الثورة، فما كان أمامه من وسيلة لتوفير قيمة ما تحتاجه أسرته وأطفاله من المستوردات الضرورية وغير الضرورية إلا أن يهاجر من جديد في عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى مناطق الجوار العربي التي فتحت مصراعيها له بعد "المصالحة" ونهاية الحرب الملكية الجمهورية.

(٨) قارن وثيقة استراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، وزارة الزارعة، ١٩٩٤م. (غير منشورة).

وعلى الرغم من الكشف مؤخراً عن التبعات المأساوية لهذه السياسة وتزايد الأصوات بقناعة وضرورة رفع مثل هذا الدعم وتحويله من دعم منتجي وتجار الخارج إلى دعم استثمارات ومنتجي الداخل، فإن سياسة الإصلاح الاقتصادية التي كانت أكثر جدية وجرأة في تطبيق جرعات الإصلاح المتصلة بمعيشة الناس وخدماتهم الضرورية في الماء والكهرباء والطاقة، والأعباء الضريبية المختلفة ما تزال أمام قضية دعم المواد الغذائية المستوردة أكثر تردداً وأقل جدية وجرأة، والذي ما يزال ضمن أماني القول بلا عمل، وما أكثرها في حياتنا العامة، رغم ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من توفير للنفقات العامة من العملات الصعبة، وإعادة الحياة إلى نبض الخلية الحقيقية في قلب الأرض، والإنتاج الوطني للغذاء الذي عزله وكبله تخلف الإمامة في الماضي، وحنطه وكفنه سوق الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية العالمية في الحاضر، وغياب السياسات الوطنية الرشيدة والجادة في هذا الصدد وغيره.

**جـ - تدهور مصادر الإنتاج الداخلي لصالح الاستيراد الخارجي ومزيد من الهجرة:**

إن قلب الحياة في اليمن هذا المتمثل في الأرض والإنتاج الزراعي الذي صنع بفضل دوام نبضه وحيويته كل تاريخنا ووجودنا في الماضي، ولن تقوم لنا بدونه قائمة حقيقية في الحاضر أو المستقبل، قد خضع في سياق علاقات اقتصاد السوق غير المتكافئة بين الداخل والخارج لعملية استئصال خبيثة واستبداله بأجسام غريبة ومركبات صناعية موبوءة من الخارج، حيث خضعت عملية الأرض والإنتاج الزراعي الوطني مُنْذُ مطلع الستينيات وحتى الآن لعملية تناسب عكسي حاد وسريع بين الإنتاج والاستيراد، فبمقدار ما كان يتزايد

استيراد وتجارة الغذاء من الخارج، كانت تموت خلايا الأرض والإنتاج الوطني في الداخل[٩].

وإذا كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتخلفة للإمامة والسلاطين في الداخل قد عزلت وكبلت الإنتاج الزراعي في نطاق الأسرة والقرية كاقتصاد "قوت" في الماضي وحسب، فإن علاقات السوق الرأسمالية غير المتكافئة القادمة من الخارج في عهد الثورة والجمهورية مع الأسف قد أجهزت على اقتصاد القوت إلى عمق القرية والأسرة وإلى قلب الأرض نفسها، حيث لم تجبره بصمت على الانسحاب من قوام سوق تبادل الغذاء التقليدية المحدودة وقوام إيرادات ونفقات الدولة قبل الثورة فحسب، بل ومن على موائد القرويين والمزارعين وبيوتهم وأرضهم الزراعية أيضاً، ليفسح المجال أمام تشكل آلية السوق الغذائية الحديثة والعملاقة المرتبطة بالخارج والمنقطعة عن الداخل، بدءاً بصوامع الغلال العملاقة التي نصبت في ميناء الحديدة المصممة للاستقبال من الخارج للداخل وليس العكس بطبيعة الحال، مروراً بالشركات والوكالات العملاقة لاستيراد وتوزيع الألبان والدهون واللحوم والأغذية المصنعة "الملوثة والفاسدة طبعاً"، وصولاً إلى عصير الطماطم والثوم والبسباس والملح.

ولم يكن أمام السواد الأعظم من الأيادي العاملة في المدن والأرياف اليمنية بالدرجة الأولى كي يؤمنوا متطلبات حياتهم المعيشية ومعيشة أسرهم وأبنائهم في الداخل من المستوردات الخارجية، بعد أن أسقطت آخر أوراق اقتصادهم ومعيشتهم الوطنية، وهو الإنتاج الزراعي والحرفي، إلا أن يعاودوا الهجرة من جديد إلى المحيط العربي والدولي.

---

(٩) المرجع السابق، ص ١٥٠ وما بعدها.

فلقد تصاعدت فجأة اعتمادات الاستيراد من لا شيء تقريباً في بداية الستينيات إلى مائتين وسبعة ملايين ريال عام ١٩٧٥م، وهو عام أساس الخطة الخمسية الأولى، لتصل في عام نهاية الخطة ١٩٧٩ / ١٩٨٠م إلى ألف وسبعمائة وستة وخمسين مليون ريال[١٠]، في حين هبط معدل النمو في القطاع الزراعي بما فيه الغابات والصيد، حيث لم يتعدَّ رقماً افتراضياً مقداره ١% في نفس الفترة[١١]، وهذا بالنسبة لمجموع الإنتاج والاستهلاك الغذائي بشكل عام، أما مجموع الحبوب بصفة خاصة ـ وهي الأهم ـ فإنها قد كانت على حد تعبير كتاب الخطة الخمسية الثالثة ٩١/٨٧م "هي المجموعة التي وقع عليها أكثر الضرر، ليس بالنسبة لأنها لم تحقق أهداف الإنتاج فحسب، بل ولأنها أيضاً قد تراجعت كثيراً عن مستويات الإنتاج المتحققة في سنة الأساس ١٩٨١م، فقد سجلت البقوليات الجافة في عام ١٩٩٨م انخفاضاً بنسبة ٤١% عن إنتاج ١٩٨١م، وبلغ النقص ٢٣% في الذرة الرفيعة، و٢٤ % للشعير، و٢٠ % للسمسم و ٩% للذرة الشامية[١٢].

أما متغير الوضع الاقتصادي للفترة ٩٥/٩٠م فقد اختفت منها مؤشرات الزراعة سلباً وإيجاباً في سياق المؤشرات المطلقة لإجمالي تكوين رأس المال الدائر بين الصادرات الوطنية الكلية التي تطورت قيمتها القزمية من ١٨٠٦٠ ريالاً عام ١٩٩٠م إلى ٤٩٠٣٧ ألفاً عام ٩٥/٩٤م، مقابل الطفرة العملاقة للاستيراد من ٢٠٣٩٠ مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى ٢١٠٩٢١ مليون ريال

(١٠) الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء لعام ٨٠/٧٩م، ص ١٨٤ وكتاب إحصاء ٧٦م ص٨٠.
(١١) الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية ٨٦/٨٢م، ص٩.
(١٢) الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثالثة ٩١/٨٧م، ص١٨.

عام ٩٥م[١٣]، واختفت مؤشرات إنتاج المواد الغذائية بصفة عامة والقمح على وجه الخصوص.

فاعتباراً من بداية عقد الثمانينيات، كما تؤكد أهم وثيقة عن استراتيجيات زراعة القمح في اليمن لمجموعة من الخبراء الوطنيين في وزارة الزراعة، فقد بدأت الفجوة تزداد اتساعاً بين ما ينتج وما يستهلك، حيث انخفضت نسبة التأمين الغذائي المحلي إلى ٤٠% ، ووصلت الكميات المستوردة من الحبوب عام ٨٢ / ٨٤ م إلى حوالي (٨٠٠ ألف طن) معظمها من القمح ومشتقاته، ووصلت نسبة التأمين الغذائي المحلي أدنى مستوى لها عام ١٩٩١م، حيث لم تتعد ٣٣% من الاستهلاك، مقابل وصول كميات الحبوب المستوردة إلى ما يزيد عن ١,٦ مليون طن يشكل القمح فيها ٧٠% تقريباً[١٤]، ولم يكن الوضع العربي بأحسن حال من الوضع اليمني بالنسبة للتنمية والإنتاج الزراعي، حيث لم تتجاوز نسبة معدل النمو لمجموعة الحبوب خلال عقد السبعينيات ١,٣٤%[١٥].

وتؤكد السياسة العامة لاستراتيجية زراعة وإنتاج الغذاء والقمح على وجه التحديد في وزارة الزراعة ما نصه "أن المشكلة الرئيسية التي تحد من توجه المزارعين نحو التوسع في إنتاج المحاصيل تكمن في عدم تهيئة الظروف والأسباب اللازمة لاقتناعهم بأن إنتاج هذه المحاصيل سيعود عليهم بمردود أفضل، أو على الأقل بمردود لا يقل عن مردود عملهم في إنتاج محاصيل أخرى (مثل القات "الإضافة من، الباحث") في أي رقعة زراعية؛ لأن هناك

---

(١٣) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الأولى ٩٦/٢٠٠٠م، ص٣٩.

(١٤) وزارة الزراعة والري: وثيقة السياسة العامة لزراعة وإنتاج القمح (غير منشورة) عام ١٩٩٤، ص٥.

(١٥) انظر: د. جمعة، حسن فهمي، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية: المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي ١٩٨٥، ص ٣٩.

مشكلات عديدة ومتداخلة أعاقت توفر هذه الظروف، وحدت من قدرة المنتجات المحلية من هذه المحاصيل على منافسة ما يستورد منها[١٦].

وعلى ذلك فإنه ما على أراضي "سحول ابن ناجي حيث السبول الكبار" وكل أراضي ووديان ومدرجات اليمن فخر الحضارة اليمنية ومصدر خيرها ورخائها، إلا أن تبحث لنفسها عن وظيفة اقتصادية أخرى في زراعة القات، أو الاستسلام للانجراف والخراب المتسارع[١٧]، وذلك هو ما جرى ويجري حتى الآن، وعلى من يشكك أن يمر بسحول ابن ناجي حيث مغارس القات الكبار بدلاً من السبول الكبار، وكذلك قاع جهران المظلل بعمامة القات بدلاً من عمامة القمح والذرة، وويل لشعب يأكل ما لا يزرع، ويلبس ما لا يصنع.

وما على أحفاد علي ولد زايد والحميد ابن منصور إلا أن يغسلوا أدمغتهم من علم وخبرة التاريخ المتعلقة بالأرض والزراعة التي لم يعد لها من مبرر أو وظيفة، وأن يرحلوا للبحث عن هوية اجتماعية واقتصادية جديدة في سوق الأعمال الطفيلية المهينة تحت أنقاض مباني المدن، وعلى أرصفة شوارعها في الخارج قبل الداخل.

وبكلمة واحدة: "إن اقتصاد زراعة القوت التقليدي المتخلف في الماضي لم يكن قد تطور هو نفسه إلى اقتصاد زراعة السوق المتقدم، بل تم تدميره واستئصاله إلى حد كبير ليفسح المجال لتشكل الآلية العملاقة الجديدة لسوق الاستيراد من الخارج على أنقاضه، ولم نقف على هذه الكارثة إلا مع منتصف التسعينيات بعد أن غادر الإنسان والأرض كل منهما الآخر، وتفاقم عجز الدولة والمجتمع عن استمرار دفع فاتورة ما يأكلون من الخارج، ومرة أخرى "ويل

---

(١٦) وزارة الزراعة: وثيقة السياسة العامة لاستراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، مرجع سابق، ص١٣.

(١٧) انظر: الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢/١٩٨٦، ص٩.

لشعب يأكل مالا يزرع، ويلبس مالا يصنع". وإذا كان اليمنيون قد خضعوا في هجرتهم إلى الخارج لعوامل طرد الاستبداد والعزلة في الداخل والجذب من الخارج، مع بقاء اقتصاد القوت المؤمّن للحد الأدنى من أسباب البقاء والعيش داخل الوطن، فإنهم قد اضطروا للهجرة في سبعينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي تحت وطأة نفس العوامل السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج، ولكن مع افتقادهم لآخر ما تبقى من اقتصاد قوتهم القديم في الداخل، وصاروا بذلك غرباء عن أرضهم كما هم غرباء عن وطنهم، وهذا ما سنتناوله بتحليل وتفصيل أكثر في بقية البنود الآتية من هذه الدراسة.

**رابعاً: المهاجرون وعلاقتهم بمتغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الداخل:**

**١ـ التذكير بمعادلة التوازن والاختلال وعلاقتها بالهجرة:**

ذكرنا في مدخل هذه الدراسة بأن الهجرة أو الاغتراب[١٨] بالنسبة لليمن هو مقياس ترمومتر حرارة وفاعلية المعادلة الاجتماعية التاريخية الخاصة التي تحكم علاقة الإنسان اليمني بالمكان بصفة عامة، والأرض الزراعية على وجه الخصوص. فكلما كان إيقاع تلك المعادلة يسير في الاتجاه الإيجابي: "عقل في التفكير، شراكة في السياسة والسلطة بين الدولة والشعب، تعاون في العمل والإنتاج، مساواة في الحقوق والواجبات، مركزية الهوية والسيادة الوطنية ولا مركزية الإدارة والتنمية والحكم المحلي" كانت الوحدة والاستقرار والازدهار

(١٨) الفرق بين "الهجرة" و"الاغتراب" لا يبدو جوهرياً، فالأصل هي الهجرة، أما والاغتراب فهو مفهوم حديث نسبياً وهو لا يتجاوز الإيحاء بأن الهجرة قد تكون انتقالاً واستقراراً في المهجر، أما الاغتراب فيوحي بأنه انتقال مؤقت وأن الشخص الذي يترك وطنه يظل غريباً في بلاد غريبة حتى يعود إليه، وفي ذلك نوع من الحث على دوام الارتباط بالوطن، رغم أن مفهوم الهجرة لا ينفي هذه العلاقة وإن بدت أقل إثارة لها، ولأن المفهوم المعتمد في هذه الدراسة هو مفهوم الهجرة وليس الاغتراب، فهو إذن ما يبنى عليه دونما استغناء عن استخدام مفهوم الاغتراب عند الضرورة.

والتحضر، وكان بالتالي طابع العلاقة بالخارج أو الهجرة على الأصح أقل حدة، وكانت حركتها أميل إلى الاحتكام لعوامل الجذب التي تضيف إلى حياة المجتمع مزيداً من القوة والرخاء كالتعليم والتجارة. وعلى العكس من ذلك حينما تدور حركة تلك المعادلة في الاتجاه السلبي: "لاهوت في التفكير، استبداد اجتماعي فردي أو طبقي أو فئوي أو مناطقي، إلغاء شراكة السلطة بين الدولة والمجتمع عن طريق الحاكم أو المحكومين، البحث عن مصالح فردية وطبقية على حساب المصالح القومية الجماعية العامة، انهيار مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، إضعاف مركزية ووحدة الهوية العامة والسيادة الوطنية الممثلة بالدولة والوطن أمام النزعات القبلية والمناطقية الانفصالية، فقدان التوازن المتكافئ بين المركزية في السياسة العامة واللامركزية في الإدارة والتنمية والحكم المحلي لصالح أيٍّ من الطرفين على حساب الآخر".وعند كل هذا، أو حتى بعضه، يعم الخراب وعدم الاستقرار والتمزق، وحينما يكون الأمر كذلك فإن مؤشر الهجرة والاغتراب يكون أكثر حدة، وتكون حركته أميل إلى الاحتكام لعوامل الطرد من الداخل إلى الخارج، كتعبير عن الرفض السياسي والاجتماعي لما يجري، وحماية للنفس واستعداد للمقاومة.

**٢- الهجرة كموقف سياسي واجتماعي في حياة اليمنيين:**

الهجرة والاغتراب في حياة المجتمع اليمني وتاريخه هي موقف مركب من السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ونمط الشخصية والتكوين النفسي، وهذا المركب هو الذي جسد كلٌّ من المكان والإنسان حقيقته من خلال الآخر، فجاء الإنسان حصيلة للمكان، وكان المكان حصيلة صناعية ليد الإنسان، والذي لا معنى لأيٍّ منهما دون الآخر، وظاهرة الهجرة هي بوصلة ومؤشر الأداء لهذه العلاقة سلباً وإيجاباً. وحتى نقدم الدليل والأمثلة الملموسة على ما سبق، دعونا

نتتبع العلاقة الجدلية بين الأرض الزراعية، وهي جوهر المكان وظاهرة الهجرة والاغتراب كواحدة من أبرز ظواهر وجود الإنسان على هذا المكان وفي المرحلة المعاصرة فقط؛ أي ما قبل وبعد الثورة، وبالمختصر المفيد، وذلك فيما يأتي:

**٣- الأبعاد السياسية لدور الهجرة في مسار الثورة اليمنية:**

**أ- الهجرة وعوامل الطرد إلى الخارج قبل الثورة:**

لقد كانت الهجرة والاغتراب في ظل الإمامة والاستعمار محكومة بعوامل الطرد القهري من الداخل إلى الخارج، كتعبير صادق عن واقع أداء حركة المعادلة الاجتماعية التاريخية التي تحكم علاقة الإنسان بالمكان في اليمن في الاتجاه السلبي المدمر، ففي ظل سلطة الإمامة الكهنوتية واللاهوتية المستبدة في الشمال، والاستعمارية السلاطينية القبلية المتخلفة في الجنوب، ما كان للحياة بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة أن تتطور من نمط اقتصاد القوت الاكتفائي المتخلف إلى نمط اقتصاد السوق الصناعية والتجارية المتطورة، لا بالطريقة الرأسمالية ولا الاشتراكية، وكان كل من يحلم بأي شيء يتجاوز عيش الكفاف مما تزخر به حياة العصر والثورة الصناعية والتجارية والعلمية في الشرق والغرب في الزراعة وغير الزراعة، فما عليه إلا أن يستعد لفصل رأسه عن جسده، باعتباره من المفسدين في الأرض الذين يريدون تغيير سنة الله في خلقه والتشبه باليهود والنصارى، إلا إذا حزم أمره وانتحل لنفسه اسماً غير اسمه وارتحل إلى عدن ومنها إلى أي مكان في العالم، كأي شيء مقابل أي شيء، فقد كان على كل من لا تستطيع أن تستوعبهم زراعة القوت المحدودة من السكان المفقرين أصلاً والمتزايدين دوماً أن يستجمع موقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويحمل وطنه في أعماقه، ويرحل رفضاً للواقع وتأميناً للنفس

والبقاء، واستعداداً للمقاومة. ونحن لذلك نلاحظ بأن الثورة قد تشكلت أجنتها الأولى في رحم الهجرة والاغتراب بكل دلالاته السياسية والاقتصادية والثقافية والقومية، وما أن انطلقت شرارة انتصارها بعد تضحيات طويلة في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، والرابع عشر من أكتوبر١٩٦٣م حتى كان المغتربون هم درعها الواقي وحصنها المنيع في حربها مع أعدائها من الداخل والخارج لأكثر من ثمان سنوات، حتى تأكد انتصار الثورة والجمهورية في الشمال، وتحقق الاستقلال وتوحيد أكثر من عشرين سلطنة وإمارة في الجنوب، وحتى قيام الوحدة المباركة سلمياً وديمقراطياً، في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

**ب- الثورة والجمهورية كعامل جذب لعودة المهاجرين إلى الداخل:**

لاحظنا كيف أن عوامل الطرد من الداخل إلى الخارج قبل الثورة كانت هي المؤشر الفاعل في ظاهرة الهجرة اليمنية مقابل عوامل الجذب للعودة إلى الداخل بعد قيام الثورة، ولكن بصور مؤقتة على الأقل، فإذا ما تذكرنا البديهيات العامة لمضامين الثورة والجمهورية من خلال مبادئها الستة، سنجد أنها تلخص المضمون المباشر للمعادلة الإيجابية التي تحكم إيجابياً علاقة الإنسان بالمكان غبر التاريخ وبصفة عامة، بدءاً بإلغاء الإمامة الكهنوتية المستبدة، وإقامة النظام الجمهوري، وتحقيق الوحدة، مروراً بإلغاء الفوارق بين الطبقات، وبناء جيش وطني قوي، وانتهاءً ببناء مجتمع تعاوني ديمقراطي عادل واحترام حقوق الإنسان، والإعلان بناء على ذلك عن حالة الحرب على الجهل والفقر والمرض والعزلة... إلخ، وكانت عودة المهاجرين والمغتربين الذين تدافعوا من كل حدب وصوب كغيث منهمر إلى أرض الوطن للدفاع والبناء في نفس الوقت، وتحوُّل ظاهرة الهجرة بسرعة من الاحتكام لعوامل الطرد الإمامية - السلاطينية

الاستعمارية المتخلفة إلى الاحتكام لعوامل الجذب الوطنية الجمهورية والقومية المتطورة، هو أعظم دليل على مصداقية تحول أداء المعادلة الاجتماعية التاريخية لعلاقة الإنسان بالمكان في اليمن من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي. وقد تغنى اليمنيون في الداخل والخارج بهذا التحول الثوري، وحموه وعبروا عنه بعمق وبكل الوسائل بدءاً بالأغنية الشهيرة القائلة:

**أخي المهاجر زمان الظلم قد ولى ودولتك نجمها بين الدول قد بان.**

مروراً بالأدب والشعر الذي يجسده أبو عادل بقوله من ملحمة شهيرة:

**يا فجر يا حلم ابو عادل منى دهره يا منية اجيالنا يا مطلب الجمهور**
**طلعت في فجر سبتمبر مع البكرة في يوم صبحه من ايام اليمن مشهور**
**كل النجوم احجرت وغنت الزهرة واتلفَّت الدهر إلى خلفه وهو مبهور**
**وظنوا الناس تبع قام من قبره وعاد يبني على سطح الكواكب دور**
**حتى قبور الذي ماتوا في الهجرة هبت من الشوق تقبل قبل نفخ الصور.**

وانتهاءً بمعارك التضحية والفداء ضد أعداء الثورة والجمهورية والوطن التي لم تكن معارك الكلمة المعبرة عنها بأقل عنفاً وعمقاً ودلالة من معارك القتال بين الطرفين، حينما يقول الأول تعبيراً عن الماضي في زامل شهير:

**حيد الطيال اعلن وجاوب كل شامخ في اليمن**
**ما با نجمهر قط لو نفنى من الدنيا خلاص**
**لو يرجع امس اليوم والا الشمس تطلع من عدن**
**والأرض تقرع نار وامزان السماء تمطر رصاص**[١٩].

(١٩) هذا القول الشهير منسوب خطأ للشيخ علي ناجي الغادر، وهو قول شخص عادي من أبناء خولان من أتباع الشيخ، والذي نسبه لشيخه وهو "فلان الفقيه"، وقد قاله الغادر مفتخراً بعد استشهاد أحمد الكبسي قائد لواء في منطقة يسلح وهو في طريقه لمقر عمله في إب وقطعت الطريق.

ورد عليه الثاني دفاعاً عن الثورة والجمهورية قائلاً:

**يا الطيال السود توطي واركعي جمهورية لو تنزل السبع الطباق**

**لو نال عرش الله امام مدعي أو جا من الجنة على ظهر البراق**[٢٠]

**خامساً: دور المهاجرين العائدين في الدفاع عن الثورة والجمهورية:**

تلك هي ملامح حدث التحول "الثورة" بصفة عامة، ورد الفعل والموقف الأول للمغتربين فيه على وجه الخصوص، أما إلى أين انتهت القصة، وكيف سارت الأمور بعد ذلك بالنسبة لمئات الآلاف العائدين من الخارج وعلاقتهم بالريف والزراعة بالذات حتى اليوم، فهو ما يمكن تلخيصه في الآتي:

**أ- انتصار المسار السياسي وتراجع المسار الاقتصادي:**

إن الظروف السياسية والعسكرية التي أحاطت بانطلاقة الثورة في العقد الأول من عمرها، بالذات على المستوى المحلي والعربي والدولي، وجعلتها محور اهتمام وموقع مواجهة على كل المستويات في بلد كان يفتقر لكل شيء، قد جعل من الصعب على الثورة وقيادتها وإمكانياتها أن تجعل من بين أولوياتها المسألة الزراعية والصناعية، ومسألة المغتربين العائدين بالذات، بل ربما أن مجرد الإدراك بأن مثل هذه الأمور هي من المسائل الجديرة بالاهتمام كان ما يزال بعيداً عن التفكير والوعي السياسي والاجتماعي للمسألة، حيث كان ينظر إلى عودة العائدين إلى الوطن بأنها هي القضية التي تنتهي بها مشكلتهم، أما الزراعة والبنية الاقتصادية التقليدية التي تتعرض للاستئصال بصمت، بعيداً عن الأنظار، فلم تكن مشكلة لا في الوعي الاجتماعي ولا السياسي مع الأسف

(٢٠) أما هذا القول الذي رد به علي الغادر فهو للوالد الشيخ صالح علي العودي، حينما جاءت النجدة من المناطق الوسطى لفتح نفس الطريق بعد أيام قليلة من قطعها، وكان الوالد على رأس هذه النجدة التي تمكنت من فتح الطريق، وقد كان القول صباح يوم المعركة.

الشديد، بل ربما أن فكرة الارتباط والتمسك بها بدت مُنْذُ السنوات الأولى للثورة كما لو كانت استمراراً للارتباط بالماضي، ورغم كل ما أنجزته الثورة من ثورة حقيقية في مجال التعليم والصحة والمواصلات والقوات المسلحة، وتثبيت النظام الجمهوري في الشمال، وتحقيق الاستقلال في الجنوب، ورغم قسوة الظروف السياسية والعسكرية العامة، فإن على الصعيد الزراعي والاقتصادي بشكل عام فقد كان كل شيء تقريباً يسير في الاتجاه المعاكس بالنسبة للزراعة والبنية الأساسية لاقتصاد وطني مستقل، رغم بعض المظاهر التحديثية الشكلية لمظاهر العمران والاستهلاك من الخارج، حيث واجهت اليمن حصاراً وتحالفاً عسكرياً شبه دولي، ولم تكن اليمن تلقى الدعم إلا من مصر والاتحاد السوفيتي وسوريا فقط، أما بقية معظم دول الجوار والمنطقة والعالم الغربي والأمريكي فقد كان مع تحالف المعسكر المعادي سياسياً وعسكرياً، والقليل جداً على الحياد.

ومع ذلك، انتصرت الثورة والجمهورية، وتحقق الاستقلال، وكان للمهاجرين العائدين بإمكانياتهم الاقتصادية وتضحياتهم الوطنية في المقاومة والقوات المسلحة الفضل الكبير في انتصار الثورة والجمهورية، إلا أن الانتصار الاقتصادي كان محدوداً جداً إذا لم يكن هزيمة حقيقية جعلت من اليمن في الداخل مجرد تابع للخارج، وذلك هو ما جعل من الهجرة والمهاجرين - ودورة حركتهم النشطة بين الداخل والخارج وتحويلاتهم الكبيرة من الخارج إلى الداخل- بمثابة صمام الأمان للاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط بالخارج، ومبتور الصلة إلى حد كبير بمقوماته الحقيقية في الداخل، والزراعة والإنتاج الزراعي في المقدمة.

**ب- صعود العاطفة الوطنية لدى المغتربين العائدين وتراجع المنطق الاقتصادي:**

لقد طغى الحماس على طابع العودة المكثفة والسريعة لما يقرب من - أو يزيد - على مليون مغترب، بل وكل اليمنيين في الداخل والخارج، وحكمتها قوة العواطف والمشاعر الوطنية والقومية الجياشة إلى حد كبير، بدءاً بحب الوطن، مروراً بواجب الدفاع عن الثورة والجمهورية، وانتهاءً بالقول بأن حياة من السعادة والرخاء قد بدأت بدون مقدمات، وحياة من البؤس والشقاء قد ولت إلى غير رجعة لمجرد أن الملكية والإمامة قد ألغيت، والجمهورية قد أعلنت وانتصرت، والاستعمار قد رحل، ولم يكن أيٌّ من غالبيتهم الساحقة ليقوى على التفكير بعقلية الاقتصاد والتجارة والاستثمار والأرباح والخسائر، ناهيك عن الزراعة وتطورها على أسس حديثة.

وكان الالتحاق بالقوات المسلحة والحرس الوطني بالذات والوظائف الحكومية هي المهمة الأولى، والقيام ببعض الأعمال والمهن الخدمية العامة في المدن مثل المطاعم والمتاجر الصغيرة وسيارات الأجرة وأعمال البناء... إلخ، هي المهمة الثانية لعودة المهاجرين وتواجدهم في الوطن، وانضم إليهم في هذه المهمات الكثير من المقيمين من أهلهم وذويهم وأقربائهم من سكان الريف ممن سبقت لهم الهجرة وممن لم يسبق لهم، والذين بدؤوا الرحيل من قراهم إلى المدن للبحث عن التعليم والوظائف الحكومية، أو القيام بالأعمال الخدمية والمهنية على الأقل، وتحول المغتربون بالذات من مغتربين عن أرضهم في الخارج في الماضي، إلى مغتربين على أرضهم في الداخل في الحاضر، للانقطاع شبه التام لصلتهم بالأرض الزراعية مهنتهم الأصلية، حيث أصبحت عودتهم لقراهم من المهجر أو المدن أشبه بما تكون بمجرد رحلات سياحية أو

مجرد تذكر للمناسبات والأعياد والتواصل مع ذويهم من كبار السن والأطفال الذين لم تسعهم لا هجرة الخارج ولا هجرة الداخل بقدر ما تسعهم قراهم وأريافهم مُنْذُ الأزل وإلى ما شاء الله.

**جـ - من الاغتراب عن الأرض الزراعية في الخارج إلى الاغتراب عليها في الداخل:**

على الرغم من أن ما لا يقل عن ٩٠% من هؤلاء المغتربين هم من أصول فلاحية ريفية، وأن غالبيتهم قد عادوا إلى قراهم ؛ لارتباطهم الشديد الارتباط بأرضهم وأهلهم فيها، فإنهم قد أحجموا بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة عن الاستقرار في قراهم، وعن العودة إلى ممارسة العمل الزراعي، سواء في أراضيهم أو أراضي غيرهم بالأجر الذي كان هو كل حياتهم قبل الاغتراب، لا لمجرد أنه لم يعد مجدياً بفعل آلية اقتصاد السوق المسيطر عليها من الخارج فحسب، بل لأنهم صاروا يرون في ذلك انتقاصاً من مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبوها بفضل الهجرة، وعملية انتكاس بمكانتهم إلى ما كانت عليه قبل الهجرة وقبل الثورة التي فهموها كذلك بأنها عملية تحرر من الماضي بكل أشكاله المختلفة، بما في ذلك العمل الزراعي التقليدي(٢١).

**د- كسب المعركة السياسية والعسكرية وخسارة المعركة الاقتصادية:**

وفي حين كان هذا الوعي المزيف بالمسألة الاقتصادية والزراعية يستشري بسرعة بين المهاجرين العائدين بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، كانت قوى التحالف المعادية للثورة والجمهورية والدولية منها بالذات تركز كل جهدها وتفكيرها الواعي والمخطط بدقة من أجل كسب المعركة الاقتصادية في الزراعة وغير الزراعة من تجارة وصناعة وغيرها، عن طريق اختراق البنية

(٢١) راجع منصور، عبدالملك: ظاهرة الهجرة اليمنية، مرجع سابق، ص١٤٩ وما بعدها.

الاقتصادية التقليدية لاقتصاد القوت المغلق القديم وتفكيكه بصفة عامة والزراعة على وجه الخصوص وتدميرها، وتأسيس اقتصاد السوق المرتبط بالخارج والذي يملكونه أصلاً، وقد كان هذا التحالف المعبَّر عنه بما يعرف بالاستعمار الاقتصادي الجديد وقتها على أتم الاستعداد لأن يقبل، في مواجهته مع الثورة والجمهورية، بهزيمة سياسية وعسكرية ماحقة، لكنه لم يكن مستعداً لأن يقبل بهزيمة اقتصادية أو يخسر معركته الاستراتيجية في هذا الصدد، خصوصاً وأنه لا يوجد فيها محاربون من أي نوع، بل إن أشد المقاتلين بسالة وتضحية في المعركة السياسية والعسكرية والقومية دفاعاً عن الثورة والجمهورية والوطن قد كانوا ـ بوعيهم المفقود أو المزيف ـ هم أكثر الأنصار فاعلية ودعماً لأعدائهم في المعركة الاقتصادية بصفة عامة والزراعية على وجه الخصوص، بوعي منهم أو بدونه، بدءاً من الساسة، وانتهاءً بالمغتربين العائدين، والمجتمع بصفة عامة.

وكانت النتيجة أن كسبنا المعركة السياسية والعسكرية بجدارة، وهزمنا اقتصادياً بغير مواجهة في الزراعة والتجارة والصناعات الحرفية والمهنية واقتصاد القوت بصفة عامة، وكان يوم انتصارنا سياسياً وعسكرياً للثورة والجمهورية والاستقلال مع نهاية عقد الستينيات وبداية السبعينيات والمكلل بالضجيج والصخب، قد كان هو يوم تكريس هزيمة زراعتنا واقتصادنا الوطني بصمت، وكان للمغتربين نصيب الأسد من النصر والهزيمة على السواء، في غياب السياسات الاقتصادية الرشيدة للدولة تجاه المغتربين وغير المغتربين من القوى العاملة ورأس المال الوطني في الداخل.

**هـ ـ من عواطف العودة إلى الداخل إلى اضطرار الهجرة إلى الخارج مرة أخرى:**

ومع بداية انتهاء أخبار المعارك العسكرية وأصوات المدافع المهددة للثورة والجمهورية والاستقلال بداية السبعينيات، تعالت الأصوات في الداخل من الجميع بحثاً عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية بكل أبعادها ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية في المدن والأرياف على السواء، وتراجعت قيود الحصار الاقتصادي مع دول الجوار بما فيها حركة الحجاج والمغتربين، وتحولت مكاتب دعم وتمويل المرتزقة والقوى المعادية للثورة والوطن في دول الجوار إلى مكاتب لتقديم أشكال مختلفة من مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية والهبات والمعونات المختلفة العامة منها والخاصة، من أجل توسيع دائرة استرضاء الأصدقاء القدماء من الملكيين العائدين والمزيد من الأصدقاء الجمهوريين الجدد.

ولأن الدولة في الشمال والجنوب قبل الوحدة قد أنهكتها معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية هنا، والهجوم لتحقيق الاستقلال هناك، وعلى مدى ما يقرب من عشر سنوات كاملة، لم يكن في وسعها من الإمكانيات ما تلبي به طموحات ومطالب الشعب في مرحلة السلام، لأن مصادر الدخل والإنتاج المحلي كانت قد همشت أو شلت تماماً، في الزراعة وغير الزراعة، ووجود المغتربين في الداخل زاد من تفاقم الأزمة وتفاقم الكثير من مشاكل الصراع الداخلي على السلطة بين الشمال والجنوب كلٌّ من جهة، وبين الكثير من أطراف الصراع

السياسي في كلٍّ من الشمال والجنوب على حدة، من جهة ثانية[٢٢]، إلى الحد الذي أنذرت الأوضاع ببوادر سلسلة من الحروب الأهلية والسياسية من جديد.

فكان رد الفعل الرئيس تجاه هذه الأوضاع السياسية المحبطة والاقتصادية المتدهورة في النصف الأول من عقد السبعينيات هو الهجرة من جديد إلى دول الجوار، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي فتحت ذراعيها لاستقبال اليمنيين على نطاق واسع، وشهدت اليمن موجة عارمة وواسعة من الرحيل والاغتراب الكبير تحت وطأة عوامل الطرد السياسي والاقتصادي المتفاقم في الداخل، وعوامل الجذب الجديدة لفرص العمل في دول الجوار في هذه الفترة بالذات، وهي الفترة التي شهدت فيها المملكة العربية السعودية بالذات مع منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات طفرة نفطية كبيرة ونشاطاً اقتصادياً ملحوظاً فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار للفئات الدنيا والوسطى في المجتمع بدون فوائد وشبه مجاني للإعمار والزراعة، وتشكل لذلك بنك خاص مما خلق فرص عمل واسعة مجزية جداً بالنسبة لليمنيين، تجاوزت في عوائدها أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الصورة المعبرة عن حركة الهجرة العكسية إلى الخارج في السبعينيات مقابل حركة العودة من الخارج إلى الداخل في أوائل الستينيات، وهي الصورة الدراماتيكية المتكررة لموجات الهجرة من الداخل إلى الخارج أو العكس، والتي تحكم بها طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية إلى حد

(٢٢) الانقلاب ضد السلال، ورحيل الجيش المصري، صراع جبهة التحرير والجبهة القومية، أحداث أغسطس في الشمال، والانقلاب ضد قحطان الشعبي في الجنوب، مصرع الحمدي والغشمي في الشمال، وعبدالفتاح وسالمين في الجنوب، والحروب الرسمية وغير الرسمية بين الشمال والجنوب في المناطق الوسطى... إلخ.

كبير، والتي لا نجد ما يعبر عنها أصدق من الشعر الشعبي، حينما قال قائله عن حركة العودة ابتهاجاً بالثورة والجمهورية:

**يا فجر يا حلم ابو عادل منى دهره  يـا منيـة اجيالنـا يـا مطلـب الجمهـور**
**طلعت في فجر سبتمبر مع البكره  في يوم صبحه من ايام اليمن مشهور**
**كل النجوم احجرت وغنت الزهرة  واتلفَّت الدهر إلى خلفه وهو مبهور**
**حتى قبور الذي ماتوا في الهجرة  هبت من الشوق تقبل قبل نفخ الصور**

لكنه عاد ليعبر في أوائل السبعينيات عن الحركة المعاكسة إلى الخارج نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية؛ ليؤكد حقيقة أن الهجرة في حياة اليمنيين هي موقف سياسي واجتماعي بقدر ما هي حاجة اقتصادية، حيث قال:

**واتسلل الثعل واستل ايدي الثورة  وخلفها سيف "يا جناه" و المنصور**
**ماشي علي عار إذا انويت للهجرة  هارب من الثعل لا قع في يده مأسور**
**الحر إذا شاف ما يضني وما يكره  ترك بلاده وخلَّف واديه والدور**
**والصقر إذا شاف ما يشقي ترك وكره  والقى فروخه وفارقها وهو مقهور**

خصوصاً بعد أن تحولت استراتيجية السعودية والغرب الأوروبي والأمريكي إلى استيعاب النظام الجمهوري وإفراغه من الداخل بعد فشل هزيمته بالقوة من الخارج، فيما عرف بدولة "خميس" التي أمعنت في تصفية ومطاردة الوطنيين والتنكيل بهم، وكذا السفير السعودي صالح الهديان الذي أمعنت السعودية من خلاله بالتدخل غير المسبوق في شؤون اليمن، ومن ورائها من العملاء والمرتزقة بالأمس، والحلفاء والأصدقاء اليوم.

**و- حينما يقدم السم في العسل:**

في الوقت الذي ساعدت فيه مثل هذه الظروف المتعلقة بنوع من عدم الاستقرار السياسي في الداخل، وتوفر فرص عمل مميزة في الخارج على

امتصاص الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي كانت قد بدأت بوادرها تبرز مع منتصف السبعينيات فيما يشبه مظاهر المجاعة في بعض المناطق، إلا أنها قد كرست في الوقت نفسه اتجاه المزيد من تغييب الاقتصاد المنتج في الداخل وفي مقدمته الزراعة، وضاعفت عشرات المرات من الاعتماد على الخارج والدفع بمئات الآلاف من أبناء الوطن إلى الاغتراب والاعتماد على تحويلاتهم لتغطية معيشة أسرهم في الداخل، ومتطلبات الاستيراد الاستهلاكي من الخارج من الغذاء وغيره من العادات الترفيهية الاستهلاكية الجديدة التي نمت بسرعة، حيث وصلت تحويلات المغتربين إلى ٧'٢٢ % من إجمالي الدخل المحلي في عام ١٩٧٨/٧٧م بدلاً من ٢١% من الدخل في عام ٧٤/٧٣م، وهو ما يساوي ٨٢١٩ مليون ريال إجمالي دخل الناتج المحلي، منها ٦٣٥٠'٧٠ مليون ريال تحويلات المغتربين بدلاً من ٢٨٤٧ مليون ريال دخل عام، منها ٥٩٥ مليون ريال تحويلات لنفس الفترة[٢٣]، وهكذا كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتغير إيجابياً في مظاهرها وتسير سلبياً في حقيقتها وأبعادها الاستراتيجية بالنسبة للمغتربين وغير المغتربين، وأشبه ما تكون بحياة من يتعاطى السم في أطباق من العسل.

**سادساً: دور المهاجرين وتحويلاتهم في ثورة العمل التعاوني:**

**أ- هيئات التعاون الأهلي كثورة اجتماعية واقتصادية:**

بمقدار ما أن الرخاء المصطنع لأواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نتيجة الاستقرار السياسي النسبي في الداخل، ووجود فرص عمل استثنائية في المحيط الخارجي، قد كرس القطيعة مع مصادر تطور الإنتاج الوطني وفي مقدمته

(٢٣) د. القصير، أحمد: الهجرة والتحول في اليمن، دار ثابت، القاهرة ١٩٩٠، الطبعة الأولى، ص، ٥٣.

الزراعة والاعتماد على الخارج، إلا أنه قد فتح الباب على مصراعيه أمام طفرة نمو المجتمعات الحضرية الجديدة وأنماط الاستهلاك والخدمات المتطورة في المدينة والريف، وكانت "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" في المحافظات الشمالية، والجمعيات التعاونية في المحافظات الجنوبية والشرقية، هي التجسيد الفعال في توفير البنية الأساسية للمجتمعات والمناطق الريفية شديدة الحرمان والعزلة والتخلف، من طرق ومدارس ومشاريع مياه شرب وخدمات صحية في الشمال من جهة، وتأمين معيشة السواد الأعظم من الناس بأقل التكاليف في الجنوب من جهة ثانية.

وقد كان لتحويلات المهاجرين اليمنيين في منتصف السبعينيات - بداية عهد الشهيد إبراهيم الحمدي وتغيير الموقف السياسي تجاه الهيمنة السعودية، والتي تجاوزت تراكماتها النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي (١٥) مليار دولار - الدور الأكثر والأكبر في تحقيق الاستقرار ونجاح الثورة التعاونية في مجال خدمات الطرق والصحة والمياه والتعليم على امتداد الجمهورية العربية اليمنية سابقاً[٢٤]، وهكذا تتأكد حقيقة الدور المحوري للمغتربين في بنية الاقتصاد الوطني بشكل عام، والحركة التعاونية على وجه الخصوص، من خلال مساهماتهم في خدمات قراهم ومناطقهم.

أما الزراعة والإنتاج الزراعي فقد انحدر في هذه الفترة بالذات إلى هاوية سحيقة أكثر من أي وقت مضى، حيث انخفض الإنتاج أكثر من ٤٠%، وزاد الاستيراد للمواد الغذائية خلال الفترة ١٩٨٢- ١٩٨٤م إلى ٨٠٠ ألف طن

(٢٤) راجع بصفة عامة أ. د. العودي، حمود: ماضي ومستقبل العمل التعاوني في اليمن، رؤية لدور العمل التعاوني في ظل اليمن الاتحادي، مطبوعات مركز (دال) للدراسات ٢٠١٣م، صنعاء.

معظمها من القمح، في حين تراجع الإنتاج الوطني ليصل إلى ما لا يتجاوز ٣٣% من حاجة السكان[٢٥].

**ب- حرب الخليج الثانية وعودة أكثر من مليون مغترب:**

ومع منتصف الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات بدأت فرص العمل في الخارج تتراجع لأسباب اقتصادية داخلية في دول الجوار من جهة، وحالات من التوتر السياسي المباشر وغير المباشر مع اليمن من جهة أخرى، بسبب موقف اليمن المغاير لموقف السعودية بشأن الحد من تجاوز حدود تدخلها في الشأن الداخلي اليمني من جهة، والمواقف السياسية لليمن تجاه بعض القضايا العربية غير المرضي عنها من قبل السعودية من جهة ثانية، خصوصاً فيما يتعلق بتطلع علي عبدالله صالح إلى الإمساك بالقرار السياسي اليمني المستقل تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية، وتطلعه إلى لعب دور عربي وإقليمي بمعزل عن الوصاية السعودية.

وهو الأمر الذي عكس نفسه بشكل حاد على ظروف المغتربين وعوائدهم وتحويلاتهم إلى الداخل، بل وظروف بقائهم في المهجر التي أصبحت غير مستقرة تماماً، وكانت ذروة هذه المتغيرات السلبية هي حرب الخليج الثانية التي وقف فيها اليمن إلى جانب العراق في غزوه للكويت بشكل خطأ وغير متزن، وفرضت على اليمن الكثير من التبعات المضنية دون أن يكون لنا فيها لا ناقة ولا جمل، إضافة إلى أن اليمن كانت قد سبقت حرب الخليج بفترة وجيزة إلى تحقيق الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب، والتي أثارت الكثير من الحساسيات السياسية غير المعلنة، ووقفت ضد التدخل الأجنبي الأوروبي والأمريكي في المنطقة، ولم تتوقف تلك التبعات عند قطع المعونات وإعلان حالة الحصار غير

(٢٥) د. القصير، أحمد: الهجرة والتحول في اليمن، مرجع سابق، ص٨.

المعلن من دول الجوار والتحالف الدولي في حرب الخليج ضد العراق فحسب، بل وتم الدفع بما يزيد على مليون مغترب دفعة واحدة إلى اليمن بعد حرمانهم من الكثير من حقوقهم ومستحقاتهم من السعودية ودول الخليج، حيث تراجعت نسبة تحويلات المغتربين من دول الجوار نتيجة تراجع فرص العمل من نسبة ٧٧'٢% من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٨م إلى ما لا يتجاوز ٣١,٦% عام ١٩٨٤م[٢٦]، وهذا قبل حرب الخليج بخمس سنوات، أما بعدها فقد وصل وجود المغتربين في المهجر المحيط إلى ما يشبه العدم، وتحويلاتهم إلى درجة الصفر في كثير من الحالات.

لقد أريد بالدفع بعودة أكثر من مليون مغترب أن يكونوا هم القشة التي ستقصم ظهر البعير، لا لمجرد الاقتصاص من موقف اليمن القومي الداعي إلى عدم التدخل الدولي عسكرياً في المنطقة العربية، والوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج فحسب، بل والوصول إلى تفجير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكفيلة بتفكيك عرى الوحدة اليمنية الفتية التي أثارت بشكلها السلمي ومضمونها الوطني الديمقراطي حفيظة الكثير من أنظمة الجوار وخوفهم، وغيرة البعض الآخر من غير دول الجوار، ممن تحدثوا كثيراً عن الوحدة العربية والحرية والديمقراطية والاشتراكية، وعملوا أكثر على الأرض في خدمة المزيد من تكريس تجزئة الأرض والوجدان العربي بالصراعات الأيديولوجية والسياسية بين العراق وسوريا والسودان والجزائر، والقضية الفلسطينية التي أُتخذ منها قميص عثمان للصراعات والمناكفات السياسية.

إلا أن قلب اليمن الأم ورحمها الخصب عند الشدائد قد خيب ظنهم جميعاً، حيث استوعب الناس في الداخل أهلهم العائدين من الخارج إلى كل منطقة

(٢٦) وثيقة زراعة وإنتاج القمح في اليمن، مرجع سابق، ص٨.

وقرية وأسرة، واستقبلوهم هذه المرة لا كضيوف مؤقتين وبخيرهم الكثير، كما هي العادة للإنفاق بلا عمل ثم الرحيل، بل كعائدين بلا شيء وكمقيمين للعمل بلا عودة، حيث أخذ كلٌّ منهم يفتش عن أرضه المهملة وأبقاره وأغنامه شبه المنقرضة، وجماله ودوابه التي كان يتخلص منها في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بتركها تتوه على قوارع الطرق بدون مقابل ليشتريها اليوم بأغلى الثمن(٢٧).

لقد تعبنا ولم نزل في اقتصادنا، ولكننا لم نمت جوعاً أو نذل سياسياً، ونحن رغم متاعبنا الاقتصادية والمعيشية جراء تلك الأزمة الخانقة، إلا أن ذلك هو ما دفع الناس والدولة للسير في الطريق الصحيح والاعتماد على النفس، حيث بدأ الاهتمام بالتعاون الزراعي الإنتاجي وربطه باقتصاد السوق من الخضر والفواكه والمكسرات والبن والعسل ونحوها، وحققت اليمن الاكتفاء الذاتي، بل وتصدير الفائض المميز للأسواق الخارجية حتى اليوم، ويعود الفضل إلى دور المغتربين العائدين، وخصوصيات المجتمع اليمني عند الشدائد التي تتحول أمام صموده في وجهها من ضائقات بالعسر إلى أبواب لليسر.. وصدق الله القائل: **(وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)**. صدق الله العظيم(٢٨).

**جـ - من فشل الحرب الاقتصادية إلى انتصار الفتنة السياسية:**

ومع منتصف التسعينيات ثبت فشل الحرب الاقتصادية والاجتماعية على اليمن ووحدته، بل وبدأت النتائج تسير في الاتجاه المعاكس على الصعيد

---

(٢٧) وصلت قيمة الحمار الجيد في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى مائة ألف ريال، والجمل مائة وخمسين ألف ريال بعد أن كان يتم تسريحها في العراء بلا قيمة تذكر في أواخر السبعينيات بعد الحرب والانفتاح وطفرة النفط، أما الأثوار والأبقار فحدث ولا حرج.

(٢٨) سورة البقرة، الآية ٢١٢.

السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بشكل عام، وأعيدت اللحمة بين الناس والأرض الزراعية بشكل خاص من المغتربين وغير المغتربين، وهنا بادرت القوى المعادية لثورة اليمن ووحدته في الداخل والخارج إلى استخدام آخر أوراقها التآمرية السياسية العسكرية للنيل من وحدة اليمن وتوجهاته الوطنية الديمقراطية الحقة، بدءاً بشق العصا السياسية بين شركاء وأنصار قرار الوحدة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، وانتهاءً بدق أجراس الانفصال وقرع طبول الحرب من أجله.

وقد كان للأعداء ما تمنوه من مفاقمة الأزمة السياسية وتفجير المواجهة العسكرية بين طرفي الصراع، وحتى إعلان الانفصال، ساعدهم في كل ذلك ونفذه معهم وباسمهم أو نيابة عنهم قلة من الخونة وضعاف النفوس في قيادة طرفي الصراع، بدءاً بقيادة المؤتمر الشعبي ممثلة برئيسه علي عبدالله صالح ومن حوله من زمرة الفاسدين الذين حلموا بل وأصروا على فك عقد الشراكة مع الاشتراكي واستبداله بالإسلام السياسي، وحتى طغمة قيادة الحزب الاشتراكي الذين واجهوا الفساد بما هو أفسد منه، وهي الدعوة للانفصال، وخان الجميع أحزابهم ووطنهم لصالح أعدائه.

وإذا كان قد فرض على شعبنا أن يدفع ثمن الأزمة والمواجهة ما يزيد على عشرة آلاف شهيد وأكثر من اثني عشر مليار دولار في صراعات حرب ١٩٩٤م، إلا أنه قد انتصر لوحدته وأحبط حلم أعدائه بالانفصال، بفضل إيمان شعبنا وشجاعة قيادته السياسية والعسكرية المدافعة عن الوحدة، وهوالقضية الأكبر من كل الصغائر والصغار، إلا أن الانتصار العسكري للوحدة قد تحول إلى هزيمة سياسية لها من داخلها بفعل سياسة الإمعان بالفساد، وغرور الاستئثار العائلي والمناطقي بالسلطة والثروة، وإلغاء الآخر والتنكر له.

**د- العودة إلى الأرض في عز أزمة حرب الخليج:**

واليوم ونحن في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ورغم كل ما جرى ويجري، فإن قضية الأرض الزراعية والإنسان اليمني بصفة عامة والمغتربين على وجه الخصوص، وبالرغم من عدم رشد السياسة تجاه المغتربين والتنمية بل وغياب الدولة نفسها في خضم الحرب والفتنة الضاربة أطنابها اليوم من الداخل والخارج، إلا أنه ومع تفجر أزمة الخليج وعودة أكثر من مليون مغترب إلى قراهم وأراضيهم والبحث فيها اليوم عما كانوا قد نسوه بالأمس، فإن الزراعة ما تزال بخير، فقد عادت لحمة الإنسان بالأرض وارتباطه بها إلى حد ما، ولم تتأخر في عطائها، حيث كانت ثورة زراعية تلقائية غير معلنة مع مطلع التسعينيات وحتى الآن؛ ذلك أنه، وبالرغم من تراجع المحاصيل التقليدية لزراعة القوت من الحبوب بشكل ملحوظ نتيجة استمرار المنافسة غير المتكافئة للقمح المستورد، فإن ثورة حقيقية قد جرت وما تزال تجري في تطوير محاصيل السوق النقدية من الخضار والفواكه بأنواعها المختلفة واللوزيات وحتى التين الشوكي، ناهيك عن العنب والبن والعسل.

حيث صار المزارع اليوم يشكو من ضيق وندرة الأسواق التي تستوعب إنتاجه الوفير من الخضار والفواكه على مدار السنة، ومن العوائق الكبيرة التي تقيمها ميلشيات الحروب والصراعات المدمرة، وتقطيع أوصال الحركة التجارية والمعيشية بين المناطق والمدن المختلفة[٢٩]. إلا أن ما يشكل الخطر الأكبر فيما يتعلق بالأمن الغذائي هو تأمين الغذاء الأساسي من الحبوب

(٢٩) من أبرز جرائم الحرب والمتحاربين تقطيع أوصال الطرق الرئيسية بين المدن بدءاً بطريق (الحوبان / تعز) التي لا تستغرق سبع دقائق صارت عبر منطقة (الأقروض) أكثر من سبع ساعات، وعلى هذا فقس طريق صنعاء الفرضة مارب، وقعطبة الصالح، والراهدة لحج... إلخ... إلخ، بل ما يترتب على ذلك من رفع تكاليف النقل والانتقال عشرات المرات، وإعاقة حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

والمنتجات الحيوانية المختلفة، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل السلام والأمن والاستقرار من جهة، وما يمكن أن يقوم به المغتربون اليمنيون في دول الجوار وغيرها من أماكن الاغتراب اليمني في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا من دور مهم في دعم ونهوض التنمية الزراعية والصناعية وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى. ولكن الظروف السياسية الداخلية قد جرت بعد عام ١٩٩٤م بما لا تشتهي سفن الخير والسلام، بقدر ما سارت في اتجاه صراع الأطماع السياسية والفساد السياسي الذي كان لدور بطانة سوء علي عبدالله صالح وغروره الذي جعله يختصر الكل في واحد أبلغ الأثر، لا في إلغاء شريك الوحدة الأساسي "الحزب الاشتراكي" فحسب، بل واستعار الصراع داخل بيت السلطة الواحد "جمهورية الحصبة وجمهورية النهدين"، لينتهي الأمر في ٢٠١٤م إلى نهاية لعب "الرقص على رؤوس الثعابين"، بيقين الحكمة القائلة" "آخر المحنش للحنش".

**سابعاً: غياب الرشد السياسي والاقتصادي تجاه ظاهرة الهجرة في اليمن:**

**١- تغييب الحقوق المدنية والدور الاقتصادي للمغتربين:**

عرفت اليمن مُنْذُ قيام الثورة والجمهورية عام ١٩٦٢م الكثير من أشكال التخطيط الاقتصادي العام، بدءاً بأول برنامج ثلاثي عام ١٩٧٣/١٩٧٦م، وأكثر من أربع خطط خمسية بعد ذلك، ناهيك عن الخطط القطاعية المختلفة كقطاعات التربية، والصحة والمياه، والزراعة والسلطة المحلية... إلخ، بصرف النظر عن معدلات النجاح من التعثر هنا أو هناك، إلا فيما يتعلق بما يزيد على ثلاثة ملايين إنسان من المهاجرين أو المغتربين في المحيط العربي، وعلى امتداد دول العالم من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، حيث لم يرد لهم ذكر لا في الخطط الخمسية ولا في التعدادات السكانية أو حقوق التصويت في الانتخابات

البرلمانية أو الرئاسية المتتالية، وعلى مدى عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم وحتى الآن، على غرار ما تتمتع به كل جاليات ومغتربي بلدان العالم في مهاجرهم من مثل هذه الحقوق من قبل سلطاتهم وحكوماتهم الوطنية.

وعلى الرغم من كل ما يتمتع به هذا القطاع الواسع من السكان من أهمية قصوى في كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الداخل والخارج اليمني، في ضوء كل ما سبقت إليه الإشارة في البنود السابقة، إذ يكفي أن ندرك عن يقين بأن كل واحد من الثلاثة ملايين في الخارج يعول أربعة إلى خمسة أفراد في الداخل، ما يعني أن ما يزيد على ٥٠% من مجموع سكان اليمن في الداخل يعتمدون في عيشهم اليومي والسنوي على أهلهم من المغتربين أو المهاجرين، كما أن النصف الآخر من السكان في الداخل هم إما مغتربون سابقون عادوا ووفروا فرص عمل لأنفسهم في الداخل، أو من خلال وكلاء للمغتربين في الداخل يهيئون لهم نفس الفرص لحين عودتهم، وعلى يد أولئك وهؤلاء تدور كامل عجلة الحياة الاقتصادية في مجالات التجارة والصناعة والخدمات بالكامل تقريباً، في الداخل اليمني بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومع ذلك فإنهم لا يغيبون من البرامج والخطط التنموية والحقوق المدنية والسياسات العامة للدولة فحسب، بل ولا يشار إلى دورهم وإنجازهم الاقتصادي والاجتماعي في المؤشرات والإحصاءات القومية كصمام أمن وأمان للسواد الأعظم من سكان الريف ودوران عجلة الحياة في المدن إلا على استحياء كمصدر للعملات الصعبة اللازمة، لتوازي ميزان المدفوعات اللازمة للإنفاق والاستيراد، بل وكثيراً ما تجيَّر مؤشرات دورهم وإنجازهم لصالح قطاعات اقتصادية وحتى سياسية أخرى كالقطاع العام أو الخاص أو المختلط، أو

السياسة والسياسيين في احتفالات المناسبات العامة، بدون حق، بل ولم يحظوا حتى بمعدل ١٠% مما تحظى به صدقات منظمة دولية أو فتات مشاريع وهمية لدولة شقيقة أو صديقة تزيد مساحة لافتته المعلقة في الهواء على مساحة حجمه على الأرض.

**٢- عدم التأهيل والتدريب:**

إذا كان قد أصبح من بديهيات الأمور أن رأس المال البشري ورأسمال المعرفة هو المتغير الحاسم لمقياس المجتمع المتقدم من المجتمع المتخلف، حيث لم تعد حقول النفط ولا مساحات الأرض والجغرافيا الواسعة أو حتى ناطحات السحاب المستعارة أو السيارات والطائرات الخاصة ووجبات كنتاكي وماكدونالدز المستوردة، هي مقياس الإنسان المتقدم من الإنسان المتخلف، بقدر ما أن المتقدم هو من يملك اليوم ناحية المعرفة الأحدث، وبفضلها "يأكل مما يزرع، ويلبس مما يصنع".

وبمقدار ما أن الله قد حبا أرض اليمن بما لا نظير له من الموارد الطبيعية ووصفها بـ"البلدة الطيبة"، فقد حباها كذلك بإنسان له من التصبر والمثابرة ما يجعله قادراً على نحت الحياة في جوف الصخر عبر تاريخه الطويل لنفسه ولغيره ولم يزل، وما وجود أكثر من ثلاثة ملايين إنسان اليوم من المهاجرين ممن يصنعون الحياة لأنفسهم ولغيرهم في الداخل والخارج على امتداد بلدان العالم إلا دليل قاطع على ذلك.

غير أن ما يفتقر إليه صناع الحياة من هؤلاء اليمنيين المهاجرين هو امتلاك ما يحتاجون إليه من تقنية المعرفة المتسارعة التطور، ليجاروا بها متطلبات العصر وسوق العمل المتسارع التقنية والتطور أيضاً، ولم يجدوا من يعينهم ويمكنهم من ذلك من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الوطنية التي

من المفترض أن تقوم بها الدولة، فبمثل ما أن الدولة قد غيبت حقوقهم المدنية والسياسية ودورهم الاقتصادي، كما لاحظنا في البند السابق، فها هي قد نسيت واجبها كذلك في وضع سياسة تعليم وتدريب حديثة مرتبطة بالتنمية بشكل عام، بما في ذلك تأهيل وتدريب المغتربين بتقنيات المعرفة الضرورية لسوق العمل الحديث في الداخل والخارج، لا سيما وأن معظم المغتربين هم إما أميون أو شبه أميين، أو من مستويات تعليمية عامة متدنية من الريفيين، وهو الأمر الذي لم يجعل الكثير منهم خارج سوق العمل المجزي فحسب، بل فقد الكثير منهم عمله التقليدي العضلي القديم بعد أن حلت الآلة والتكنولوجيا الحديثة محله كمنافس لا ينافَس.

ومع كل ذلك وبالرغم منه، فقد استطاع الكثير من المغتربين اليمنيين - وبجهودهم الذاتية وصبرهم الذي لا يمل ودأبهم الذي لا يكل - أن يكتسبوا تقنية المعرفة المباشرة بتعليم أنفسهم في مهاجرهم، أو بصورة غير مباشرة عبر دوام الممارسة والعمل التطبيقي المباشر، لكن التأهيل العلمي والتقني المنظم بتقنيات المعرفة الحديثة للأجيال الجديدة بصفة عامة والمغتربين على وجه الخصوص، من توظيف العملية التعليمية بحجمها وإمكانياتها الكبيرة في صنع وتجديد التخلف بتكريسها للنزوات المذهبية والطائفية والعصبيات السلالية والأفكار الخرافية المنقطعة عن التقنية ومتطلبات الحياة، والمجافية لجوهر الدين الحق ولمنطق العقل والعلم والتقدم.

**٣- سوء المعاملة في الداخل والخارج:**

**أ- على مستوى الداخل:**

إن غياب الرشد السياسي والاجتماعي من قبل الدولة في اليمن تجاه المغتربين في الداخل والخارج لم يكن ليتوقف عند تجاهل حقوقهم المدنية

كمواطنين، ودورهم الاقتصادي في بنية الاقتصاد الوطني، وتأمين معيشة الغالبية العظمى من السواد الأعظم من الناس في الريف والحضر، وإهمال تأهيلهم علمياً وتقنياً مع بقية القوى العاملة في الداخل بما يتناسب ومتطلبات التنمية وسوق العمل المتسارع تطوره العلمي والتقني. بل تجاوز الأمر كل ذلك إلى ما هو أنكى من سوء المعاملة، من قبل مختلف الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية وحتى غير الرسمية، وبالذات عند عودتهم إلى الوطن، بدءاً من تعسف الإجراءات الجمركية بأخذ الباطل أكثر من الحق، مروراً بأجهزة السلطة المحلية وحتى شيخ القرية أو المنطقة.

حيث يُنظر إلى المغترب البسيط العائد من المهجر إلى منطقته باعتباره غنيمة لا تعوض، وكثيراً ما يصبح عرضة للابتزاز من كل من يحيط به، وإذا لم يكن لديه من المشاكل ما يجعله عرضة للابتزاز فإنه كثيراً ما يتم اختلاقها له من قبل أيٍّ من الأطراف السابقة أو بالتنسيق مع بعضهم (الشيخ مع مدير المديرية ومدير الأمن والحاكم وأخيراً المشرف)، بما يجعل منه إما موضع ابتزاز بالقوة لكل هؤلاء أو مصدر عطاء بالنفاق والمجاملة الكاذبة (هدايا، ضيافات، تسهيلات مالية وعينية... إلخ)، ثم ما يلبث بعد وقت غير طويل أن يخلو وفاضه فيعود أدراجه من حيث أتى سراً، مستديناً لمصاريف السفر.

أما إذا كان من ذوي الأكثر حظاً ومالاً وعاد إلى المدينة باحثاً عن تأسيس مشروع استثماري كبير أو متوسط ليستقر معه في وطنه، فالمعجبون به والمشتاقون له هنا أكثر، بدءاً من سماسرة الأراضي، مروراً بالبلدية، وحتى زبائن الشراكة بالحماية من علية القوم، وهات ياما أخذ ورد وروتين مكاتب ودعاوى محاكم عرفية ورسمية، فيفشل المشروع في وطن بدلاً من بناء وطن.

**ب- سوء المعاملة على مستوى الخارج:**

لم تكن سوء المعاملة التي يلقاها المغتربون من الداخل على من هم في الداخل، بل ويمتد الأذى وسوء المعاملة أو قصورها الكبير من الداخل إلى الخارج، ممثلاً ذلك بالدور المغيب للسلك السياسي والدبلوماسي والقنصلي تجاه المغتربين، والذي لا يتجاوز مجرد البحث عن المال المشروع وغير المشروع من خلال المعاملات القنصلية التي كثيراً ما تحول المغترب إلى موضع ابتزاز دائم، أما شؤونهم وحقوقهم وما يعانون من هموم غربتهم فهي لا تدخل ضمن اهتمامات السفارات لا من قريب ولا من بعيد إلا ما ندر، حيث يتولون شؤونهم بأنفسهم عبر منظمات جالياتهم وأنشطتهم الخاصة، وهو الأمر الذي يؤسف له وينبغي تجاوزه من حالة الأذية والابتزاز والإهمال على الأقل إلى مستوى المسؤولية كدولة راعية لمواطنيها في الداخل والخارج على السواء.

**ثامناً: إمكانيات الإفادة من دور المهاجرين في التنمية:**

في ضوء كل ما سبق من بنود هذه الدراسة، يمكن الخروج بحقيقة اقتصادية واجتماعية مهمة، هي أن المهاجرين أو المغتربين اليمنيين في دول الجوار أو غيرها كانوا وسيظلون يشكلون قوة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية بالنسبة لليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد حان الوقت - إن لم يكن قد تأخر كثيراً - لأن يُلتفت إلى دور المغتربين العام والاستراتيجي في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص، وإنهاء اللامبالاة تجاه هذا المصدر الاقتصادي والبشري المميز والفعال، وعدم تركه للمصادفات وتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج، والتي لم يكن ليترتب على إغفال هذا الدور للمغتربين مجرد فقدان قوة اقتصادية واجتماعية فاعلة في عملية التنمية، بل كثيراً ما تتحول هذه القوة نفسها إلى عبء سياسي واقتصادي

مرعب في سياق التقلبات السياسية والاقتصادية المتكررة للمهاجرين اليمنيين في مهاجرهم بين وقت وآخر[٣٠]. فنحن أمام خيار لا خيار فيه، فإما أن نبادر لتخطيط واستيعاب هذه القوة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في الداخل والخارج، ونستفيد من كل مزاياها لصالح التنمية بصفة عامة والزراعة على وجه الخصوص، وإما نتركها لمحض المصادفات كما هو السائد في الماضي والحاضر، فتنقلب علينا بمساوئها أكثر من فوائدها، ويمكن تحديد الاتجاهات العامة للإفادة من المغتربين في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الآتي:

**١ـ الشروط والمزايا الموضوعية لدور المغتربين في التنمية:**

**أ- في المجال الزراعي:**

تتمتع الغالبية العظمى من المغتربين اليمنيين بخواص ومزايا اجتماعية واقتصادية كبيرة تجعلهم القوة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر قدرة وتأهيلاً للاضطلاع بدور حيوي في تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الزراعية الحديثة على وجه الخصوص، أكثر من غيرهم من القوى والفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، إذا ما أُحسن تخطيط وتوجيه هذه القوة الاقتصادية والاجتماعية المميزة، ومن أهم هذه الخواص والمميزات الاتي:

* الارتباط القوي بين المغتربين ومناطق نشأتهم الأصلية في القرى والأرياف اليمنية التي تشكل المصدر الأساسي لما لا يقل عن ٩٠% من المغتربين في الخارج، فمن أهم الخواص الاجتماعية الموضوعية للمغترب

(٣٠) ينبغي التذكير بأن أزمة المغتربين اليمنيين بعد حرب الخليج الثانية لم تكن هي الأولى ولن تكون الأخيرة، فقد سبقتها محنة قاسية بعد سقوط نظام هيلا سلاسي في الحبشة، والاضطرابات السياسية والعسكرية في شرق أفريقيا بشكل عام، وما تعرض له الفيتناميون الجنوبيون من أصول يمنية بعد هزيمة الأمريكيين.

اليمني أنه لا ينقطع عن وطنه بصفة عامة، ولا عن منطقته وقريته وأهله على وجه الخصوص، مهما طال به الاغتراب ومهما كانت أسباب العيش الميسور التي يصل إليها في المهجر، وما مغتربو جنوب شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلا دليل واضح على ذلك.

* إن المغتربين اليمنيين هم في الأصل فلاحون يتمتعون بخبرة عالية وعريقة في معارف الزراعة اليمنية وطبيعتها وظروفها الخاصة، وقد توارثوها عن آبائهم وأجدادهم من آلاف السنين جيلاً بعد جيل، ولا يمكن أن تُجارى هذه المعرفة والخبرة الطويلة أو يستعاض عنها بأية معرفة أو خبرة بديلة، بما في ذلك التعليم الزراعي الحديث، ففي الجامعة وبعض المدارس والمعاهد المقتبسة مناهجها من الخارج أكثر من الداخل، لا يعرف القائمون عليها من ذلك الموروث المتعلق بالمعرفة الزراعية إلا القليل، والتي جاء الاهتمام بها من قبل أشخاص من خارج الجامعة، وفي مقدمتهم القاضي يحيى العنسي الذي صدر له أكثر من بحث وأكثر من دراسة علمية عن المعارف والمعالم الزراعية في اليمن(٣١).

* إن المغتربين اليمنيين هم عادة من الفئات الاقتصادية الدنيا بدرجة رئيسية في وطنهم، ومن الفئات الوسطى في أحسن الأحوال بين مغتربي العالم، ونادراً ما ينفذ القليل منهم إلى الفئة الرأسمالية العليا هنا أو هناك، وهو الأمر الذي يعرض أوضاعهم باستمرار لعدم الاستقرار ويجعلهم أكثر صلة وتواصلاً مع وطنهم على الدوام كمرجع ومأمن تجاه مختلف التقلبات السياسية والاقتصادية، خصوصاً ما يتعلق بمغتربي مناطق النفط في دول

(٣١) انظر تفاصيل أكثر في هذا الشأن في: العنسي، يحيى: معالم الزراعة في اليمن، منشورات المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي في اليمن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

الجوار التي تحد كثيراً من حقوق بقائهم وملكيتهم، في مقابل سهولة اكتسابهم لحقوق المواطنة التي يحصلون عليها بسهولة في بلدان آسيوية وأوروبية وأمريكية أخرى، وهو الأمر الذي يتوجب معه التخطيط للإفادة من مزايا مثل هذه الأوضاع وتفادي مخاطرها وأضرارها بصفة عامة، وتعزيز دوام ارتباطهم بمواطنهم الأصلية في اليمن ومواطن مناطقهم وقراهم على وجه التحديد، بجعل الريف اليمني مركز جذب للإقامة بقدر ما هو مركز طرد للهجرة.

* إن من أهم وأفضل المزايا الموضوعية للواقع الاجتماعي الاقتصادي للمغتربين فيما يتعلق بإمكانية المساهمة في النهوض التنموي والزراعي الحديث أنهم قد اكتسبوا الكثير من خبرات ومهارات علاقات السوق الحديثة في مهاجرهم، بجانب خبرتهم ومعارفهم الأصلية في شؤون الزراعة اليمنية، وهو الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على مباشرة دور تنموي وزراعي متطور بمفهوم زراعة السوق الحديثة في الداخل والخارج من محاصيل البن والمكسرات بأنواعها، والعسل والفواكه التي لا تجارى في نوعيتها وجودتها العالمية الشهيرة، وحتى النباتات الطبية النادرة، مع التخلي عن زراعة القوت القديمة المكلفة وغير المجدية[٣٢]، إذا ما أُحسن توجيه وتوظيف هذه الإمكانيات ودمج المعرفة والخبرة العلمية القديمة في زراعة الأرض بالخبرة والمعرفة الحديثة بعلاقات السوق في حياة التنمية الزراعية المنشودة.

(٣٢) راجع: العودي، حمود: النظام الاتحادي طريق بناء الدولة المدنية الحديثة، مطبوعات مركز (دال) للدراسات والأنشطة الثقافية والاجتماعية، إصدار ٢٠١٤م، ص١٧٢ وما بعدها.

**ب- في مجال الصناعات الحرفية:**

هذا المجال هو أهم ما يمكن وضعه في الاعتبار في أي تخطيط رشيد لاستثمار قوة العمل اليمنية الماهرة من المغتربين وغير المغتربين في الداخل والخارج، بالنظر لأصالة هذا المجال في حياة وثقافة ومعيشة اليمنيين عبر التاريخ وحتى اليوم، بدءاً بمجال العمران الريفي والحضري الذي لا نظير له في العالم، والذي لم يحظ في سياسات وتخطيط وتعليم الدولة حتى بمدرسة واحدة أو معهد لفنون العمران اليمني، ناهيك عن بقية المجالات المتعلقة بالصناعات اليدوية والحرفية للأدوات والملبوسات والفضيات والمجوهرات والأثاثات المنزلية، وحتى الإبداعات التقنية الحديثة، وما يمكن أن يترتب على رعاية وحماية وتشجيع وتأسيس مثل هذه الصناعات من المردودات الكثيرة من تشغيل اليد العاملة والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارة لليمن، وإيجاد سوق سياحية داخلية وخارجية كبيرة للمغتربين وغير المغتربين، ولكن "يا فصيح لمن تصيح"(٣٣).

**جـ - في مجال الصناعة السياحية:**

ومن بين أهم المزايا والمجالات لنشاط ودور المغتربين اليمنيين في الداخل هو مجال الصناعة السياحية، هذه الصناعة الأكثر حداثة ومردوداً في العالم، بالنظر لما تتمتع به اليمن من ثراء هائل في مصادر السياحة الثقافية والبيئة القادرة على مجاراة أكثر بلدان العالم شهرة ونجاحاً في هذا الصدد، كإسبانيا والمغرب وتونس على الأقل التي تستضيف أكثر من عدد سكانها سنوياً من السياحة العالمية وتدر عليها عشرات المليارات من الدولارات. مضافاً إلى ذلك، الإنسان اليمني الخدوم والمضياف والقادر على أن يبدع في مجال السياحة

(٣٣) انظر تفاصيل أكثر في المرجع السابق، ص١٩١ وما بعدها.

الثقافية والبيئية في وطنه كمهن فردية وعائلية، وفي عمق أعماق أريافه ومتاحف قراه الأثرية والتاريخية المسكونة، ما لم يبدعه غيره إذا ما توفرت له فرص الأمن والاستقرار والنظام والقانون، ليجني من ذلك لنفسه ولوطنه ما لم يجنِه أصحاب النفط وناطحات سحاب الدعارة والانحطاط الأخلاقي والإنساني هنا وهناك(٣٤).

**٢- التصورات الإجرائية العامة لدور المغتربين في التنمية:**

وحتى يمكن تحويل الخواص والمزايا الموضوعية السابقة لدور المغتربين في التنمية الزراعية والسياحية إلى تصورات إجرائية قابلة للتنفيذ، فإنه يمكن تحديد كل ذلك من خلال العمل على تنفيذ التوجهات والسياسات الإجرائية العامة الآتية:

**أ- فيما يتعلق بالمجال الزراعي:**

من المعروف بأن مئات الآلاف من المغتربين هم من ذوي الملكيات الصغيرة للأرض الزراعية والمتوسطة في أحسن الأحوال، أو الأجراء وشبه المعدمين من ملكية الأرض الزراعية رغم اشتغالهم الطويل فيها، وغالباً ما تنقسم قوة العمل في أسر المغتربين من الرجال إلى قسمين: قسم يذهب للاغتراب في الخارج، وقسم يقيم في الداخل مع بقية قوة العمل الرئيسية الأخرى من النساء لزراعة الأرض، ورعاية صغار وكبار أفراد الأسرة ككل لبعض الوقت، حيث يعود المغتربون من الرجال بطبيعة الحال ليتسلموا زمام رعاية الأرض والأسرة، ويذهب الآخرون للمهجر، وهكذا بالتناوب، وفي

(٣٤) المرجع السابق، ص١٨٩ وما بعدها.

بعض الحالات بالنسبة للأسر الصغيرة غير المركبة[٣٥] غالباً ما يتم الانقسام بين رجال يعملون في المهجر ويأتون للزيارة بين وقت وآخر، ونساء في القرية لزراعة الأرض ورعاية الأطفال وكبار السن.

وتركيبة اجتماعية اقتصادية كهذه لأسر المغتربين من ملاك الأراضي الصغيرة والمتوسطة، تسمح بتنظيم استثمار هذه الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على أسس تعاونية حديثة، حيث يتم بمقتضاها دعم وتشجيع الملاك في المواقع الزراعية المناسبة على إعادة تخطيط واستثمار أراضيهم وفق أسس تنظيمية وزراعية منظمة ومتفق عليها كمزارع أو مناطق زراعية إنتاجية لمحاصيل نقدية حديثة تخضع لتنظيم مشترك ودورات زراعية ومحصولية مشتركة ومتطورة تسمح بانتقال أصحابها من نمط اقتصاد زراعة القوت العائلي المتدهور وغير المجدي حالياً، إلى نمط زراعة السوق المتطور والأكثر جدوى، مستفيدين من توفر اليد العاملة الموجودة على الأرض بجدوى أفضل من جهة، والإفادة من مصادر التمويل والخبرة الحديثة من القسم الآخر من اليد العاملة المغتربة من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن ثبت جدوى الكثير من هذه المحاصيل النقدية الرائجة الآن في بعض المناطق، كمحصول "اللوز" في بني مطر، و"البلس الشوكي" في مناطق واسعة من بني بهلول في خولان، ومزارع البن بدلاً من القات في حراز، ومناحل العسل اليمني الشهير في أكثر من منطقة، ناهيك عن الخضروات والفواكه عالية الجودة والوفرة في الداخل والخارج في كثير من المناطق.

(٣٥) الأسرة المركبة هي التي تتكون من الأب والأم والأولاد المتزوجين وأولادهم في أسرة معيشية واحدة، بخلاف الأسرة الصغيرة المكونة عادة من الزوج والزوجة والأطفال فقط.

* المعروف أن أكثر مناطق الاغتراب في الداخل هي أكثر المناطق ازدحاماً وكثافة بالسكان، إلى الحد الذي يتجاوز كل المقاييس المقبولة عالمياً في التوزيع الديمغرافي للسكان بالنسبة للحيازات الزراعية، خصوصاً ما يتعلق بمحافظات تعز وإب والمحويت وحجة وريمة[٣٦]. وهناك في المقابل، مناطق ومحافظات تتسم بالندرة السكانية من جهة وسعة الأراضي البيضاء القابلة للزراعة وتكوين مجتمعات جديدة من جهة أخرى، كـ مارب والجوف وحضرموت، وبحكم ملكية الدولة العامة لمثل هذه الأراضي بمقتضى الدستور والشرع الإسلامي، فإن مسؤولية الدولة في مباشرة دراسة وتخطيط عدد من المناطق والمواقع النموذجية وتوفير البنية التحتية الأساسية للزراعة والخدمات، وتشجيع الأسر المعدمة أو محدودة الملكية من المغتربين وغير المغتربين على الانتقال إلى هذه المناطق واستئجارها عن طريق الحيازة المجانية للمساحات الكافية لكل أسرة من الأرض والمشروط بإقامتها والبقاء عليها وفق نظام تعاوني معين، لهي المسؤولية التاريخية الأولى والتحدي الاستراتيجي الأول لدور كل سلطة أو حكومة وطنية ديمقراطية حقة، لا لمجرد الوصول إلى التنمية الزراعية الحديثة وتحقيق الأمن الغذائي المفقود فحسب، بل وتحقيق إعادة التوزيع الديمغرافي المشوهة للسكان من جهة، وتأمين الاستقرار السياسي ووحدة الأرض والإنسان بدلاً من حالة الفراغ الداخلي والأطماع الخارجية من جهة أخرى.

---

(٣٦) في حين أن متوسط الحيازات الفردية والعائلية في الحديدة تصل إلى ٥,٧ هكتار و٤,٥ في مارب وأكثر من ذلك في الجوف وحضرموت، ناهيك عن الأرض غير المزروعة أو غير المحازة في هذه المناطق فإن متوسط الحيازة العائلية في كلٍّ من تعز والمحويت لا يتجاوز ٩,٢% من الهكتار الواحد، وتصل في إب إلى أقل من ٩% من الهكتار من الأرض فقط، ولا توجد أي أراضٍ احتياطية. (انظر في ذلك: أحمد القصير، الهجرة والتحول في اليمن، مرجع سابق، ص ١٣٨).

* وبمثل ما يمكن خلق نهضة زراعية جديدة في مجتمعات جديدة عن طريق حيازة الملكية العائلية التعاونية، ولنفس الأسباب المشار إليها في النقطة السابقة، يمكن وبنفس الأهمية فتح مجال أوسع للاستثمار الرأسمالي الوطني لرأس مال المغترب في مشاريع وشركات استثمارية زراعية حديثة في هذه المناطق للمغتربين وغير المغتربين، وتقديم كل التسهيلات والدعم الضروري لمثل هذه الاستثمارات عن طريق منح الأرض بقيمة رمزية أو تأجيرها بعقود رمزية أو مجانية لسنوات طويلة تبدأ بعدها بدفع أجور رمزية، مع تحمل الدولة لمسؤولية التخطيط والدراسات الأولية العامة وتوفير البنية التحتية والخدماتية العامة.

* فيما يتعلق بأراضي المرتفعات الداخلية من الهضبة (إب، تعز، المحويت، ريمة، ذمار، حجة) حيث المساحة الزراعية أضيق والكثافة السكانية أعلى من المغتربين وغير المغتربين، والمناخ أكثر اعتدالاً وتنوعاً، فإن الأهم هو الانتقال الجذري فيها من زراعة القوت (الذرة والغرب) غير المجدية إلى زراعة السوق الأكثر جدوى من المحاصيل النقدية من الخضر والفواكه والبقوليات الجافة والمحاصيل المعمرة من البن والجوز واللوز والأعناب، والتوسع الرأسي في المحاصيل الأكثر جودة وندرة كالنباتات الطبية والزهرية والعطرية... إلخ، مستفيدين من كثافة اليد العاملة والماهرة المتوفرة ومثالية المناخ المناسب لكل ذلك، ناهيك عن صناعة السياحة الواعدة بما لا يجد من العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمساراتها الداخلية والخارجية على السواء في ضوء ما سبق عرضه.

**ب- في المجال المهني:**

بالإشارة إلى ما سبق من الحديث عن المقومات الموضوعية المهمة لعراقة الخبرة والمهارة اليمنية الكبيرة في شتى المجالات، فإن التصورات الإجرائية

لتعزيز وتفعيل هذا المجال لليد العاملة اليمنية في الداخل والخارج يتمثل بالدرجة الأولى في اعتماد سياسة تعليمية منتهية بالدرجة الأولى، بما لا يقل عن ٧٠% من مساحة التعليم الثانوي والمتخصص في شتى المجالات، لا من خلال تطوير وتفعيل المرافق الموجودة والزيادة عليها بتحويل الثانويات إلى معاهد فنية متخصصة في الداخل فحسب، بل وإنشاء ورعاية معاهد مماثلة في أكثر مواطن الهجرة الخارجية كثافة بالمهاجرين اليمنيين كالسعودية والخليج العربي، وبالتعاون مع دول المنطقة لتعليم ورفع كفاءة المهاجرين بالمعارف والخبرات التي يتطلبها سوق العمل.

يضاف إلى ذلك أهمية مساعدة ودعم المؤهلين على إنشاء مشاريعهم الفردية أو الجماعية الخاصة في الداخل، من خلال تسهيلات القروض الميسرة والخدمات الضرورية، والترويج لمنتجاتهم وخدماتهم في الداخل والخارج.

**جـ - في المجال السياحي:**

ولم تكن التصورات الإجرائية لتعزيز وتفعيل المجال السياحي بأقل أهمية من المجال المهني وحتى الزراعي، وذلك لا من خلال إيجاد قطاع تعليمي مهني خاص بالصناعة السياحية فقط، بل وخلق رأي عام سياسي واجتماعي وثقافي لدى المجتمع على مستوى المدن والأرياف، يعزز القيم الاجتماعية والأخلاقية المتعلقة بإكرام الضيف وحسن معاملته وتأمينه وتعريفه بما تحتويه أرض وتاريخ هذا الوطن من مأثورات مادية حضارية ومظاهر ثقافية وفنية وعمرانية راقية لا وجود لها في مكان آخر على وجه الأرض، بحيث لا يقتصر الأمر على الداخل، بل ينسحب دور أكثر من ثلاثة ملايين مغترب ومهاجر في الخارج، بحيث لا يتوجب أن يكونوا في سلوكهم بموجب حبهم لوطنهم، وهم

كذلك بجهدهم الذاتي، بل ليصبحوا سفراء لوطنهم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

**٣- العمل التعاوني كإطار استراتيجي لتحقيق دور المهاجرين في التنمية الزراعية:**

هناك الكثير من التجارب الخاصة بتنفيذ البرامج التنموية الزراعية في البلدان النامية والعربية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة، بدءاً بقوانين الإصلاح الزراعي التي كانت تستهدف حفظ الحد الأعلى لحدود ملكية الأرض بالنسبة لكبار الملاك لصالح صغارهم والمعدمين منهم، مروراً بالمشاريع الحكومية المباشرة فيما يعرف بالقطاع العام، وانتهاء بالشركات والاستثمارات الزراعية الخاصة والحديثة، وقد كانت قوانين التأميم والإصلاح الزراعي عرضة للفشل الدائم؛ لأنها كانت تتم بدوافع سياسية وأيديولوجية أكثر من الدوافع التنموية الزراعية الموضوعية، وفشلت مشاريع القطاع العام الحكومي في الزراعة رغم أهدافها النفعية العامة للمجتمع؛ لأنها عادة ما تسقط في أتون البيروقراطية الإدارية والوظيفية التي تجعل المخرجات من الإنفاق تتجاوز دائماً المدخلات فيه، ولأن الزراعة علم وفن وأسلوب حياة اجتماعية، لا يمكن له أن يتعايش مع أساليب الدولة الأوامرية والبيروقراطية والوظيفية في أي مجتمع.

أما القطاع الخاص الاستثماري والرأسمالي الحديث فهو، وإن كان هو الأقدر من النموذجين السابقين على تحقيق تنمية زراعية متطورة، والذي أثبت جدارته في الدول المنتجة لتجارة الغذاء في العالم، إلا أن مشكلته بالنسبة للبلدان النامية كاليمن أنه غير مستعد لاقتحام هذا المجال أو يقبل المجازفة فيه؛ لأنه رأسمال وسيط بين الداخل والخارج لا أكثر، وليس رأسمالاً وطنياً مستقلاً

ومرتبطاً بالإنتاج في الداخل في الزراعة أو غيرها، وهو آخر من يمكن إقناعه أو يقتنع بجدوى الاستثمار في مجال الزراعة الذي لا يستغني عنه قرب الوقت أم بعد، حيث "لاتزال توجهاته للاستثمار في المجال الزراعي في اليمن- كما تؤكد وزارة الزراعة - محدودة جداً، رغم أن ٣٦% من حجم الاستثمار الزراعي قد أوكلت إليه في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، ولم يفعل إلا أقل القليل حتى الآن[٣٧].

أما القطاع الأكثر ملاءمة وجاهزية لمباشرة إحداث تنمية زراعية حديثة في مجتمع كاليمن، فهو القطاع التعاوني الزراعي الأهلي، لأسباب وشروط موضوعية خالية من قصور وملابسات القطاعات السابقة وتعقيداتها، وأهمها:

أ- إن القطاع الأوسع من الفلاحين في الريف، سواء كانوا من المغتربين في الخارج أو المقيمين في الداخل، يشكلون تجمعات بشرية اجتماعية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أكثر منهم تجمعات اقتصادية رأسمالية أو وظيفية حكومية، إلى جانب كونهم ملاكاً فرديين لأرض مجزأة لا تنتج إلا القليل، ولديهم من الأموال والمدخرات المبعثرة التي لا تفيد اقتصادياً إلا أقل القليل. وبالتالي، فإن هؤلاء الناس بملكياتهم الصغيرة ومدخراتهم المحدودة والمبعثرة إذا ما تجمعوا مع أراضيهم ومدخراتهم من الداخل والخارج، سيتحولون إلى قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة لإحداث ثورة تنموية زراعية متطورة، والعمل التعاوني الزراعي هو الخيار الوحيد كإطار تنظيمي اقتصادي واجتماعي استراتيجي لإنجاز هذه المهمة.

وهذا هو ما لم تؤكد تجربة العمل التعاوني الخدمي والزراعي في اليمن على نجاحه الكبير، رغم ما يتعرض له اليوم من التراجع والإهمال السياسي، بل لقد

(٣٧) انظر: وثيقة استراتيجية زراعة القمح في اليمن: مرجع سابق، ص٧.

كانت هذه التجربة التعاونية هي نموذج أكثر بلدان العالم تقدماً وازدهاراً، بدءاً من الدول الاسكندنافية ذات الفلسفة الاشتراكية التعاونية الديمقراطية، وحتى مصر وتونس والمغرب وغيرها، وبإقرار وشهادة المؤسسات الدولية، بدءاً من المنظمات الدولية وحتى البنك الدولي، أما لماذا اختفت وكيف؟ فهذا هو ما تُسأل عنه سياسة الزمن العربي الرديء في اليمن وغير اليمن.

ب- إن أحدث ما توصلت إليه علوم وخبرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي، هو إدماج الناس في عملية التنمية من خلال مبدأ الشراكة الشعبية والمنظمات غير الحكومية، هو الضمان الأول لنجاح برامج التنمية الذي بدونه لا أمل لنجاح برامج التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجال الزراعة وغيرها، والتعاون الزراعي بكل أبعاده ودلالاته هو التجسيد الأكثر واقعية وشمولاً لمبدأ الشراكة الشعبية في التنمية ومؤسساتها غير الحكومية التي توائم بكفاءة عالية بين مزايا الحقوق العامة والخاصة، بعيداً عن تنازع المصالح وصراع الأيديولوجيات.

جـ - إن العمل التعاوني بصفة عامة والزراعي منه على وجه الخصوص لا يشكل بالنسبة لليمن مجرد خيار اقتصادي أفضل لتنمية زراعية حديثة، أو مجرد استجابة منطقية لمبدأ وشعار الشراكة الشعبية في التنمية التي أطلقتها مؤخراً مؤسسات التمويل والتنمية الدولية والأمم المتحدة، بقدر ما هو ضرورة موضوعية يمنية مرتبطة بطبيعة علاقة الإنسان بالمكان عبر التاريخ، كما سبق الحديث في بداية هذه الدراسة، والشرط الموضوعي الذي ترتبط به كل أسباب الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وتدور معه حيث يدور حضوراً وغياباً، ووجوداً وعدماً.

وإذا كانت "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" قد أثبتت هذه الحقيقة فيما يتعلق بتوفير البنية الأساسية والخدماتية مع أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بإنجازاتها الكبيرة، من طرق وخدمات صحية وتعليمية وغيرها في عمق أعماق المجتمع الريفي والمدني على السواء، وبمقاييس فاقت كل التصورات المحلية والدولية[٣٨]، فإن التعاون الزراعي بجمعياته الخدمية المنتشرة في مختلف مناطق اليمن هو الكفيل بتحقيق قفزة نوعية كبيرة في التنمية الزراعية الإنتاجية المتطورة إذا حظي بالموافقة على هذا الخيار في سياسة التنمية الزراعية، ومُنح الأولوية من الدرجة الأولى التي يستحقها.

**٤- التصورات الإجرائية لدور المغتربين في التعاون والتنمية الزراعية:**

وإذا ما توفرت القناعة والخيار السياسي بدور المغتربين في التنمية الزراعية، من خلال التعاون الزراعي في ضوء كل ما سبق، فإنه يمكن تحديد التصورات الإجرائية من قبل الاتحاد التعاوني الزراعي بالتنسيق مع ووزارة شؤون المغتربين ووزارة الزراعة للقيام بهذه المهمة من خلال الآتي:

**أ- سرعة استكمال الانتقال من زراعة القوت إلى زراعة السوق:**

أن يباشر الاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الزراعة عملية استكمال الانتقال النوعي من نمط زراعة القوت إلى نمط زراعة السوق والمحاصيل النقدية، وأهمية تطوير نشاطه في مجال التعاون الزراعي الإنتاجي، وعدم الاقتصار على الخدمات الزراعية والتعاون الخدمي الزراعي، وذلك عن طريق تحديد المواقع المناسبة لإقامة مزارع أو مناطق زراعية إنتاجية متطورة في المناطق الزراعية الحالية في مختلف المحافظات، وحيث ما يتواجد المزارعون

(٣٨) انظر: د. العودي، حمود: التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن، مرجع سابق، ص١٤٢ وما بعدها.

والمغتربون من ذوي الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعهم على الانتظام في جمعيات تعاونية زراعية إنتاجية أهلية حديثة ومتطورة تسمح بتنظيم الاستثمار والإنتاج في سياق محاصيل حديثة، ودورات زراعية منتظمة ومحددة بصورة مشتركة، بما في ذلك إمكانية الحد من تفتيت مساحات الملكية وإقامة الحواجز بينها، وفق أنظمة تحفظ لكل ذي حق حقه في المساحة، وتسمح بالانتقال المشترك من زراعة القوت التقليدية المفتتة وغير المجدية إلى زراعة السوق المتطورة والأكثر جدوى.

**ب- استزراع الأراضي غير المزروعة:**

فيما يتعلق بالأراضي الجديدة المشار إليها سابقاً، غير المُستزرعة، فإن مهمة العمل التعاوني فيها تكمن في تخطيط وتنظيم نشاط المزارعين والملاك الجدد، من المغتربين وغير المغتربين، في إطار من الأشكال التعاونية الزراعية، بعد أن تكون الدولة والجهات المختصة وذات العلاقة فيها قد قامت بدراسة الأرض وتقسيمها وتمليكها لعائلات المغتربين، ووفرت البنية التحتية والخدماتية لإقامة مجتمعات زراعية جديدة، وأن يقوم اتحاد التعاون الزراعي ببلورة كل ذلك في شكل برامج ومشاريع استثمارية تعاونية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمغتربين والترويج لها في أوساطهم في الدخل والخارج.

**جـ - حسن استخدام واستثمار ممتلكات الدولة:**

القيام بتنظيم حقوق حيازة واستخدام أراضي وممتلكات الدولة الزراعية وأراضي الأوقاف والصوافي مع القائمين عليها أو الحائزين لها، على أسس تعاونية حديثة وبما يضمن دوام إقامة الأرض واستثمارها على أسس حديثة ويحقق أعلى عائد اقتصادي للدولة والمقيمين بها، ويمنع الهجر والتدهور أو سوء الاستخدام كزراعة القات والمضاربات العقارية، مع منح الأولوية

للمغتربين في إعادة تنظيم وتطوير استثمار هذه الأراضي على أسس تعاونية أهلية حديثة.

**د ـ العمل التعاوني كإطار استراتيجي في التنمية الحرفية والسياحية:**

وبمثل ما سبق من تصور واقعي للعمل التعاوني في المجال الخدمي والزراعي كإطار استراتيجي ناجح على أرض الواقع وليس مجرد تمنيات افتراضية مثالية، بالنظر إلى ما سبق، وأن مثلته "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من مسودة تنموية تاريخية مشهودة تمكنت من شق عشرات آلاف الكيلو مترات من الطرق في جبال وأرياف اليمن، وآلاف المدارس والمستوصفات الطبية ومشاريع المياه والكهرباء والخدمات المختلفة بمساهمة الناس أنفسهم، بنسبة لا تقل عن ٨٠% مقابل ٢٠% من قبل الدولة، وكذلك ما قام به التعاون الزراعي والاستهلاكي في جنوب الوطن قبل الوحدة، والتعاون الزراعي بعد الوحدة من نهضة حقيقية في المجال الزراعي على مستوى الوطن شمالاً وجنوباً، رغم كل ما قد أضيف به كل ذلك من الخراب والدمار والتدهور بفعل الصراعات السياسية والفساد السياسي وأنانيته الضيقة.

ولن يكون العمل على استبعاده كل ذلك والإضافة إليه فيما يتعلق بالتعاون الإنتاجي الصناعي والحرفي والصناعة السياحية بالأمر المستحيل؛ لأن الأرض والإنسان ما يزالان موجودين، والغائب المغيب لكل ذلك هو الأمن والاستقرار والإرادة السياسية الكفيلة بجعل اليمن عن يقين بمثابة هونج كونغ أو سنغافورة أو ماليزيا أخرى في غضون عقدين من الزمن أو ثلاثة على الأكثر، من ثلاثين مليون إنسان يعيشون في الداخل، بل وثلاثة ملايين يد عاملة قاهرة دائمة

الحركة بين الداخل والخارج، فهل نفعل؟ أجيبوا يا دعاة الموت قتلاً بدلاً من الحياة سعادة ورجاء ومحبة.

**تاسعاً: الشروط والمتطلبات العامة لتحقيق الإفادة من دور المهاجرين في التنمية:**

**١ـ توفر إرادة سياسية قوية للسلام والتقدم:**

قد يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن ينظر إلى تحقيق كل الطموحات التنموية الزراعية والصناعية المهنية والسياحية السابقة من خلال دور المغتربين والتعاون، بمعزل عن بقية الجهات والهيئات الرسمية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في الدولة، بل وفي غياب الخيار السياسي العام لهذا التوجه واعتماده كأولوية سياسية من الدرجة الأولى في هذه المرحلة الحاسمة من مسيرة الثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية بالذات كصمام أمن وأمان لكل المكاسب الوطنية السابقة، وفي ضوء مستجدات الصراعات السياسية والعسكرية المدمرة من الداخل والخارج، مُنْذُ العام ٢٠١٤م وحتى الآن، ولذلك فإن القيادة السياسية والحكومة مطالبة بتوفير الشروط والمتطلبات الموضوعية العامة لتحقيق هذه التوجهات التي يمكن حصرها في الآتي:

أ- إيجاد آلية فنية عامة للتخطيط والتنسيق بين كلٍّ من وزارة الزراعة، ووزارة المغتربين والاتحاد التعاوني الزراعي والاقتصاد والتجارة والسياحة.. إلخ، في شكل هيئة عامة للاستثمار الزراعي تتولى دراسة وتخطيط وتوجيه سياسة الاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي الحديث بكل أبعاده ودلالاته بصفة عامة، وما يتصل منه بدور المغتربين والتعاون الواردة مضامينه في هذه الدراسة على وجه الخصوص.

ب- تحويل القضايا والتوجهات العامة في هذه الدراسة إلى برامج ومشاريع تفصيلية إجرائية وقابلة للتنفيذ، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الزراعة والاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الاقتصاد والمغتربين وغيرها.

جـ - وضع الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للترويج لهذه التوجهات والبرامج في أوساط المغتربين في الداخل والخارج بصفة خاصة، ورأس المال الوطني العام والخاص بصفة عامة، للاكتتاب والاستثمار المتوسط والكبير وحتى المشاريع العائلية الصغيرة.

د- مع ضمان الدعم والمساهمة الفاعلة من قبل الدولة من خلال هذه الهيئة في توفير البنية التحتية والخدماتية الأساسية للاستثمار والإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية التقليدية الحالية، أو مناطق الأراضي الزراعية الجديدة المشار إليها في هذه الدراسة، وتأمين الظروف العامة وحقوق الاستثمار وتسهيلاته التي ينص عليها قانون الاستثمار، إلى جانب المشاركة فيما لا يقل عن ٢٥ % في رأسمال كل استثمار في الزراعة كدعم وتشجيع مباشر وغير مباشر لهذا القطاع الاقتصادي الزراعي الواعد والإشراف والرقابة عليه.

**٢- استعادة كامل أنظمة وآليات عمل "هيئات التعاون الأهلي للتطوير":**

كإطار استراتيجي تنفيذي، ليس في مجال الخدمات والزراعة والاستهلاك فحسب، بل ومجالات الإنتاج الحرفي والتقني الحديث والصناعة السياحية على وجه التحديد، باعتبارها تجربة يمنية - يمنية ١٠٠% لا تقدم الحل الناجع للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في اليمن فقط، بل للمحيط العربي والإقليمي والعالمي أيضاً، والذي لا يمكن بدوره إحداث تنمية حقيقية وناجحة في اليمن،

بالنظر لارتباط هذه التجربة بجذور الوجود الاجتماعي والاقتصادي لبيئة اليمن وتاريخه وطبيعة عيش الإنسان عليه بالضرورة.

**٣- اتباع سياسات حمائية وتشجيعية جادة:**

بدءاً بتعزيز وتصحيح آلية وقدرة الهيئات والمؤسسات المالية العاملة في مجال الإقراض والدعم الزراعي، وفي مقدمتها إعادة توظيف إمكانيات بنك التسليف التعاوني والزراعي في الاتجاه الصحيح لخدمة الزراعة والمزارعين، بدلاً من المضاربات التجارية والعقارية وأذونات الخزانة، وكذلك تفعيل دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال الآتي:

أ- تسريع رفع الدعم عن المواد الغذائية المستوردة بصفة نهائية، وتحويل الاعتمادات المخصصة في هذا الشأن إلى رأسمال عام للاستثمار الزراعي في الداخل، خصوصاً فيما يتعلق من ذلك بتوفير البنية التحتية والخدماتية الأساسية للاستثمار والإنتاج الزراعي في المناطق التقليدية والمناطق الجديدة المقترحة كمسؤولية حكومية بالدرجة الأولى.

ب- فرض ضريبة عقارية محلية مباشرة على مساحة الأراضي المزروعة بالقات لصالح دعم وتشجيع استثمار وإنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية الأخرى من الحبوب والفواكه والخضار والتوابل والمكسرات وغيرها، إلى جانب الحد من هذا الوباء المستفحل بصمت، والمدمر لموارد المياه والتربة والصحة العامة.

جـ- فرض ضريبة على المواد الغذائية المستوردة والمصنعة منها بالذات، وغير الضرورية، بل والمضرة بالصحة العامة والبيئة، كالمنتجات والمستوردات البلاستيكية والأغذية المصنعة من مصادر غير مأمونة بغرض الحد من مخاطر استهلاكها المتزايد، وتشجيع العودة إلى الإنتاج

والاستهلاك المحلي الطبيعي الأكثر جودة والأبعد عن الأضرار والمخاطر الصحية والبيئية.

**٤- تعزيز وجود وإدارة سوق وطنية منظمة:**

إن العمل على تحقيق آلية سوق تجارية وطنية منظمة في الداخل ومتكافئة التعامل والمنافع المتبادلة مع الخارج مطلب وطني من الدرجة الأولى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

أ- وضع حد لسياسة التهريب غير المشروعة للمواد والمحاصيل الغذائية والخضار والفواكه بالذات، والتي تهدف- رغم رداءتها- إلى تدمير الإنتاج الوطني الأكثر جودة والمعرض للتخمة والكساد المتكرر.

ب- تحويل آلية السوق التجارية المتطورة للغذاء أو جزء منها على الأقل لخدمة الإنتاج الوطني الزراعي في الداخل، بدلاً من الاقتصار على خدمة الإنتاج الغذائي المرتبط بالخارج، عن طريق تسويق المنتجات الوطنية الزراعية في الخارج كشرط لاستقبال البضائع والسلع المستوردة وتوزيعها في الداخل كحق من حقوق التكافؤ وتبادل المنافع.

جـ- توفير البنية التحتية والخدماتية الفاعلة والمتطورة لسوق الإنتاج الوطني الزراعي من أسواق الجملة والمفرق ومخازن الحفظ ومعامل التصنيف والتعبئة للداخل والخارج، والتي بدأ العمل التعاوني يتصدى لها بقوة وشجاعة بالتعاون مع وزارة الزراعة وصندوق الدعم.

د - تعزيز آلية الرقابة والحجر الصحي على مختلف أشكال الاستيراد المتعلقة بالزراعة والبيئة بصفة عامة، خصوصاً فيما يتعلق بالمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية المحظورة، التي ما تزال تُهرَّب على نطاق واسع وتدمر

منظومة الحياة البشرية والنباتية والحيوانية اليمنية الأصيلة وحتى التربة بصورة لم يسبق لها مثيل.

**عاشراً: أهمية الرشد السياسي والاقتصادي للاستفادة من رأس مال المغترب:**

**١- تميز رأس المال الوطني رغم غياب الرشد السياسي:**

لقد تركز كل ما سبق من بنود حول المهاجرين بشكل عام، وبالذات ما يتصل باليد العاملة بالأجر أو المشاريع الفردية أو العائلية الصغيرة في الداخل أو الخارج، وكيف أن قدرة وإمكانية اليد العاملة اليمنية وإبداعاتها في مجالات الصناعة والتجارة والسياحة والمهن المختلفة ليست أقل تميزاً عن خبرتها وإبداعها في الزراعة، سواء كانوا في الداخل أو الخارج، إلا أن المهاجرين اليمنيين لم يتميزوا في مهاجرهم في هذه المجالات فحسب، بل أبدع الكثيرون منهم فيها أكثر من غيرهم في تكوين رؤوس أموال عملاقة على مستوى المحيط الإقليمي والآسيوي، وبالذات الحضارم، بالنظر لما يُعرفون به من الصبر والمثابرة والدأب الذي لا يكل ولا يمل في البحث عن فرص العمل والتكيف معها أياً كانت وكيفما كانت وتحت مختلف الظروف.

ونحن نجزم عن يقين بأن اليد العاملة اليمنية، سواء كانت في الداخل أو الخارج، إذا ما توفرت لها سياسة دولة وحكم رشيد لأمكن لها أن تجعل من اليمن "هونغ كونغ" أو "سنغافورة" جديدة، وهو الأمر الذي تؤكده حقائق، منها دورهم في بناء جنوب شرق آسيا قديماً من جهة، ومناطق الجوار العربي في السعودية والخليج حديثاً من جهة ثانية، وما سبق أن أشرنا إليه بالتفصيل من دورهم في بناء الداخل اليمني وتأمين معيشة غالبية أهله من جهة ثالثة، حيث تم كل هذا رغم الغياب التام لرشد السياسة والرعاية الوطنية.

فماذا لو وجدت مثل هذه السياسة الراعية والرشيدة بالنسبة لليد العاملة بشكل عام والمهاجر منها بالدرجة الأولى، ورأس مال المغترب على وجه التحديد؟ وللرد على مثل هذا التساؤل الافتراضي يمكن القول: إن مثل هذه السياسة لو توفرت، فإنها تبدأ بكف الضرر والأذى عن المغتربين من قبل أجهزة وأدوات السلطة الفاسدة أولاً، والاعتراف بحقوقهم المدنية والوطنية، ودورهم الاقتصادي ثانياً، وإيجاد نظم وقوانين محددة لحقوقهم وواجباتهم وتنفيذها ثالثاً، ثم رابعاً وأخيراً وضع استراتيجية اقتصادية وتنموية متكاملة للدور الاقتصادي والتنموي للمغتربين في الداخل والخارج على المدى القريب والبعيد، ولنوضح تفاصيل كل ذلك باختصار في البنود الآتية والختامية من هذه الدراسة:

**٢ـ كف الأذى وحسن المعاملة:**

سبق وأن أشرنا في بند سابق من هذه الدراسة لا إلى غياب التخطيط والرشد السياسي تجاه المغتربين أو المهاجرين اليمنيين فحسب، بل وما يلقونه من سوء المعاملة عند ذهابهم، وأكثر من ذلك عند عودتهم، بدءاً من منافذ الدخول، مروراً بأجهزة السلطات المحلية الفاسدة في المديريات وحتى علية القوم في العاصمة والمدن الرئيسية، بفرض الشراكة مع المغتربين العائدين في مشاريعهم الصغيرة والكبيرة بحق الحماية، وما بين كل هذا وذاك من مختلف أشكال الابتزاز والأذى للعائدين من مهاجرهم في محاولاتهم لتأمين العيش والاستقرار في الوطن من خلال ما يكونوا قد جمعوه من رأس مال المهجر، والذين غالباً يلازمهم الفشل بفعل الأذى وسوء المعاملة من أجهزة السلطة ومراكز النفوذ داخل وخارج السلطة، والتي تجعل من المغترب العائد غنيمة سهلة للابتزاز إما بالقوة واختلاق المشاكل له، أو بالمجاملات والنفاق

والاحتيال، ولذلك فإن أولى أولويات الرشد السياسي والاجتماعي لتأمين دور رأس مال المغترب في عملية البناء والتنمية في الداخل هو كف الأذى عنهم، ووضع حد لسوء معاملتهم خارج نطاق كل القوانين والتشريعات النافذة، لا لمجرد أن ذلك هو حقهم كمواطنين فحسب، بل ولإيجاد البيئة الاقتصادية والاجتماعية الجاذبة لتوظيف واستثمار أموالهم وجهودهم في خدمة التنمية، بدلاً من البيئة السياسية والاقتصادية الحالية الطاردة والمحبطة لرأس المال الوطني للمغترب وغير المغترب.

**٣- الاعتراف بحقوقهم المدنية ودورهم الاقتصادي:**

إن أهمية العمل على استمرار وتقوية اندماج وتكامل ثلاثة ملايين يمني في المهجر مع وطنهم وأهلهم هي من أولى أولويات الرشد السياسي، وذلك بتعزيز حقوقهم المدنية كمواطنين من خلال إدماجهم في عمليات التعدادات السكانية والانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية من جهة، وإبراز دورهم الاقتصادي الكبير في تأمين المعيشة اليومية والشهرية والسنوية للغالبية العظمى من سكان الريف اليمني من جهة ثانية، ودور رأس مالهم الاستثماري الأكثر فاعلية في عمليات تحديث وتطوير الحياة الاقتصادية والتنموية في شتى المجالات بالطرق المباشرة وغير المباشرة (صناعة، تجارة، خدمات...إلخ) من جهة ثالثة، وإبراز ذلك في مؤشرات البنية الاقتصادية والتنموية لمعدلات الاستثمار والدخل القومي.

وذلك لا لمجرد الإقرار بحق وحقيقة لا ينبغي تغييبها وتجاهلها فحسب، بل وليدرك ملايين هذا القطاع من اليد العاملة اليمنية والرأسمال الوطني الكبير فيها على وجه التحديد أهمية دورهم واهتمام الدولة والمجتمع بهذا الدور وتقديره، وتحفيزهم على تنشيط وتعزيز نشاطهم الاقتصادي بين الداخل

والخارج، وجعل الخارج مصدر إمداد وتمويل لتنمية الداخل ومصدر اعتزاز وفخر لارتباطهم به، ونهاية لمرجعية وضمان أمنهم واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي فيه وانتمائهم الوطني إليه، تجاه مختلف الظروف والتقلبات التي يتعرض لها المهاجرون اليمنيون في مهاجرهم من وقت لآخر.

**٤- وضع استراتيجية وطنية عامة لدور رأس مال المغترب في التنمية:**

أما أهم وآخر القضايا المحورية المتعلقة بالرشد السياسي تجاه ظاهرة الهجرة والمهاجرين في اليمن من أجل تعزيز حقوقهم والإفادة من إمكانياتهم وقدراتهم في عملية البناء والتنمية، فإنها تتمثل في وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية قصيرة وبعيدة المدى في هذا الشأن، والتي يمكن تحديد أهم ملامحها الأولية العامة فيما يأتي:

**أ- وجود قوانين مناسبة ونافذة:**

قد يقول الكثيرون إننا لا نفتقد لوجود القوانين والتشريعات الاقتصادية الحديثة، وربما المثالية في مجال الاستثمار والتنمية وغيرها، بقدر ما نفتقد لمن يحترمها ويطبقها. ونحن لا نختلف مع هذا القول في شيء بقدر ما نؤكد عليه، غير أن السؤال الذي كان ولا يزال بغير إجابة هو: لماذا لا تطبق القوانين والتشريعات النافذة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة، ومجالات الاستثمار والتنمية على وجه الخصوص؟ ومن الخاسر ومن المستفيد من ذلك؟

والجواب، ببساطة واختصار، هو أن الفساد المالي والإداري ودعاوى "الحق الإلهي" من السماء، أو الوراثي من الأرض في تملك السلطة والثروة من دون الناس وسلطات اللانظام واللاقانون، هو من يظن نفسه المستفيد الأول من ذلك، دون أن يدري أنه هو الخاسر الأكبر في النهاية في كل الأحوال، بدءاً من مقترح لجنة "هلال باصرة" الشهيرة لعلي عبد الله صالح بالتخلص من

خمسة عشر فاسداً في المحافظات الجنوبية والشرقية، ففضَّلهم على خمسة ملايين إنسان في الجنوب وعشرين مليوناً في الشمال. فأين الخمسة عشر اليوم، وأين هو الزعيم نفسه، وأين أمثالهم من السابقين واللاحقين، وأين كل ما جنوه من فسادهم في الأرض؟ لقد ذهبوا جميعاً بخزيهم وفسادهم مصداقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم حينما سئل: "هل يذهب الحلال يا رسول الله؟ قال نعم، قالوا: والحرام، قال: بأهله".

فهل آن للاحقين الجدد، وما أكثرهم هنا وهناك، أن يبحثوا عن الحكم بالديمقراطية ويحكموا بالنظام والقانون والعدل، بدلاً من القوة والفساد والإفساد، وأن يغتنوا بالحلال بدلاً من الحرام، كما هو حال من هم أفضل وأشرف منهم سلطة ومكانة وأكثر منهم غنى وأماناً ورفاهية لهم ولأولادهم وأحفادهم وأحفاد أحفادهم، في رخاء وأمان وسلام من قادة شعوب وأمم العالم المتحضر، بل وحتى البيوتات اليمنية الناجحة من حولهم في الداخل والخارج، بدءاً ببيت هايل وإخوان ثابت وبن محفوظ وبن لادن وحتى الكريمي وغيرهم، وأن يعتبروا بمن قبلهم ومن حولهم من الخائبين أمثالهم؟ وأنهم هم الزائلون والشعوب هي الباقية، وفقاً للحكمة القائلة "لو دامت لغيرك ما وصلت إليك"، وما أكثر العبر وما أقل الاعتبار.

**ب- وضع خارطة مشاريع قصيرة وبعيدة المدى:**

وضع استراتيجية قصيرة وبعيدة المدى لشبكة وخارطة مشاريع تنموية في شتى مناحي الحياة والموارد، الطبيعية والصناعية والتجارية والسياحية، إلى جانب ما سبق عن الزراعة بدءاً بمشاريع الأسر الصغيرة وحتى المشاريع الإقليمية والوطنية العامة وطرحها لرأس مال المغترب أو المهاجر كأوعية آمنة ومدروسة وبضمان جدوى أكبر وفائدة استراتيجية أعم للدولة والوطن ورأس

مـال المغتـرب بالدرجـة الأولـى، وفـي ضـوء الاحتكـام لعلاقـات السـوق الوطنيـة والدولية الحرة وقوانينها الاقتصـادية المحليـة والدوليـة النافذة، وذلك من خـلال تفعيل هيئة الاستثمار الحالية، أو إيجاد إطار بديل، بعيداً عن التسييس والهيمنـة البيروقراطيـة لأجهـزة الدولـة الرسـمية التـي لا ينبغـي أن تتجـاوز صـلاحياتها حدود الدعم والحماية والرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين.

**جـ - إنشاء بنك وطني خاص بالمغتربين:**

إيجاد بنك وطني خاص بـالمغتربين يكـون بمثابـة وعـاء مـالي لحفظ وتـدوير رأسمال المغتربين، وبشبكة ماليـة ممتدة بامتداد كل مَوَاطن الهجرة اليمنيـة أو أهمها على الأقل، ويـرتبط ارتباطـاً مباشراً بشبكة وخارطـة المشـاريع التنمويـة الكبيرة والصـغيرة والمتوسطة للمغتـربين فـي الـداخل اليمنـي، وبـإدارة وسياسـة اقتصادية واستثمار مستقلة، وبأحدث طراز وتقنية علمية متطورة، بدلاً من حالة الشـتات والتبعثـر غيـر المجـدي فـي سـوق المضـاربات والمنازعـات الفرديـة والجماعية، والمعرض لحالات من الابتزاز والضياع، كما حدث لاكتتاب الكثير من المغتربين في البنك الصناعي فـي ثمانينيـات القرن الماضـي، وحتـى البنـوك المختلطـة والرسـمية التـي أصـبحت أرصـدة المغتـربين وغيـر المغتـربين فيهـا مجرد حبر على ورق.

**د- تقديم التسهيلات والحماية الضرورية من قبل الدولة:**

إن كل مـا سبق من شروط ومقومـات الرشد السياسـي تجـاه المـوارد الماليـة والبشرية للمغتربين والمهاجرين، بدءاً بالقوانين والتشريعات المناسبة والنافذة، مـروراً باسـتراتيجية خارطـة مشـاريع تنمويـة متعـددة المجـالات والمسـتويات وحتى إيجاد وعاء نقدي موحد للرأسمال الوطني للمغترب في شكل بنك وطنـي متخصـص ومـرتبط باسـتراتيجية شـبكة وخارطـة المشـاريع التنمويـة، يسـتلزم

بجانب كل ذلك وقبل كل ذلك أن تلتزم الدولة بالحماية القانونية وتقديم التسهيلات الإجرائية الضرورية بدءاً بحل مشاكل الأرض وفترة السماح الضريبي المطلوبة وتوفير البنية التحتية الضرورية في ضوء الآتي:

* يتوجب على الدولة تحديد مواقع المشروعات ونوعية الاستثمار فيها طبقاً للخارطة الاستراتيجية للتنمية وعرضها على المستثمرين من المغتربين وغير المغتربين، وتقوم الدولة بتسوية كل الحقوق المتعلقة بالأرض وفق إجراءات قضائية متخصصة وعادلة دون أن يكون للمستثمر أية علاقة بذلك إلا كممنوح أو مستأجر أو مشترٍ من الدولة، منعاً لوقوع المشروع والمستثمر في مستنقع المنازعات الشخصية والقضائية العامة ومراكز النفوذ التي تبدأ معها المشاكل ولا تنتهي إلا بنهاية المشروع وصاحبه، مغترباً كان أم غير مغترب.
* أهمية توفير البنية التحتية للمشاريع وعدم الاكتفاء برسمها على الخارطة من طرق وكهرباء ومياه ووسائل اتصال وغيرها من الخدمات التعليمية والطبية والثقافية، قبل طرح المشاريع الاستثمارية المنتجة صناعية كانت أم تجارية، حتى ولو عن طريق الخصخصة والاستثمار المختلط تحت إشراف ورقابة الدولة.
* تمديد فترة السماح الضريبي لكل المستثمرين من خمس إلى عشر سنوات حسب طبيعة المشروع والمتوسط الزمني لفترة البناء والتشغيل بأعلى معدل طاقته الإنتاجية، فيما يتعلق بمشاريع المغتربين ورأس المال الوطني العائد من المهجر إلى الوطن بالذات والذي يجب أن يحظى بالأولوية في الرعاية والتسهيلات الممكنة قبل غيره.

**خاتمة:**

ونحن نختم هذه الدراسة النظرية عن واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل، بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية ضمن المشروع الوطني العام والمتكامل لـ"مؤسسة الخير" في دراسة الهجرة اليمنية وتأثيرها المتبادل بين الداخل والخارج، وضمن فريق متكامل من الأكاديميين والباحثين المتخصصين، نأمل من خلال هذا الجهد أن نكون قد وفقنا فيما التزمنا به في نطاق المشروع.

**قائمة المصادر والمراجع حسب ورود استخدامها في هوامش الدراسة**


١. عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية، تاريخها، توصيفها، تعديلها، مستقبلها، آثارها، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٢. محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة.

٣. نيكولس وكاناكيس: التاريخ العربي القديم.

٤. حمود صالح العودي: المنظور العلمي للثقافة، دار الهناء للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.

٥. ج. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ترجمة: زهير الحكيم، ١٩٦٩م.

٦. وزارة الزراعة: وثيقة استراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، وزارة الزارعة، ١٩٩٤م، (غير منشورة).

٧. الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء لعام ١٩٨٠/٧٩.

٨. وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الأولى بعد الوحدة ٢٠٠٠/٩٦م.

٩. الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية قبل الوحدة ١٩٨٦/٨٢م.

١٠. الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثالثة قبل الوحدة ١٩٩١/٨٧م.

١١. حسن فهمي جمعة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية: المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٢. أحمد القصير: الهجرة والتحول في اليمن، دار ثابت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٣. حمود العودي: ماضي ومستقبل العمل التعاوني في اليمن، رؤية لدور العمل التعاوني في ظل اليمن الاتحادي، مطبوعات مركز (دال) للدراسات ٢٠١٣م، صنعاء.
١٤. يحيى العنسي: معالم الزراعة في اليمن، منشورات المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي في اليمن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
١٥. حمود صالح العودي: النظام الاتحادي طريق بناء الدولة المدنية الحديثة، مطبوعات مركز (دال) للدراسات والأنشطة الثقافية والاجتماعية، ٢٠١٤م، صنعاء.
١٦. حمود صالح العودي: التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن، دار الهناء، القاهرة، ١٩٧٨م.